وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة
–حالة الجزائر–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة الإقتصاد
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد:
–بوشريحة خنساء
– بوسالم رشيدة

تحت إشراف:
– سلامات عقيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
قصاص شريفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ضياف علية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
سلامات عقيلة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

Graduation

إهداء

إلى التي غمرتني بوافر الدعوات وكانت السبب لي في النجاح وكانت لا تفارق وجداني في السراء والضراء وبها طويت لي المسافات فسار البعيد قريبا والصعب سهلا امي الغالية والحبيبة حفظها الله لي ورعاها وأبقاها لي فخرا لحياتي

إلى الذي أتحفني بوافر الطلبات وسهل لي طريق العلم ودرب الحياة فكان مستشارا لي في الرغبات وسندا إلى من علمني لذة النجاح ومتعته أبي الغالي بارك الله في عمره وحفظه الله

إلى الشموع التي أضاءت لي مشوار حياتي إخوتي و أخواتي حفظهم الله من كل شر

إلى روح جدي وجدتي أسأل الله العظيم في هذه الأيام أن يترحمهما بواسع رحمته

إلى جدي "محمد" وجدتي "الزهراء" حفظكما الله بحفظه

إلى كل طالب علم تصفح صفحات هذه المذكرة

إلى كل من يعرفني

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا

بوسالم رشيدة

إهداء

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات". أما بعد: قرأت كل كتبي... راجعت كل قصائدي... وسألت الدنيا عن أجمل كلمات يمكن أن تكتب لعظيمة مثل أمي... فلم أجد... غير أني سأجتهد... أيتها الحنونة العطوف...هل أرجوك أن تقبلي اعتذاراتي... عن كل تعب العمر... أم سأدعوك أن تناولي بيديك السخية عملي هذا.... عله يعوضك عذابك الدهر... وأعترف بعدها أني دونك لا شيء.... أعدو الله أن يطيل في عمرك... وجعلك سندًا ودخرًا دائمًا لنا... لك حبي... أهديك الشرف الأكبر في هذا العمل...."إليك أمي".

إليك يا أبي:

إنّ كان حبر قلبي لا يستطيع التعبير عن مشاعري نحوك، فمشاعري أكبر من أن أسطرها على الورق، ولكني لا أملك أن أدعو الله عز وجل أن يبقيك دخرًا لنا، ولا يحرمنا من ينابيع حبك وحنانك.

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي، أنتن زهرات حياتي.

إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة زملائي وزميلاتي الذين أكن لهم أسمى عبارات المحبة إلى جميع أساتذتي الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

خسناء بوشريحة

شكر وتقدير:

قال تعالى:" **ومن يشكر فإنا يشكر لنفسه**" (لقمان:12)

الحمد لله عز وجلّ الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي

والذي ألهمنا الصبر والصحة والعزيمة

فالحمد لله حمدًا كثيرًا

نتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة

"سلامات عقيلة"

على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا،

كما نتقدّم بجزيل الشكر إلى

أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

وإلى كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية

بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

كما لا ننسى في الأخير

أن نتقدّم بالشكر لكل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه،

وحتى بكلمة طيبة.

قائمة المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	**الإهداء**	
2	**الشكر والتقدير**	
3	**الفهرس العام**	
4	**فهرس الجداول**	
5	**فهرس الأشكال**	
6	**قائمة المحتويات**	
7	**الملخص**	
8	**المقدمة العامة**	
9	**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والتنمية المستدامة**	6-10
10	**مقدمة الفصل الأول**	
11	**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول التمويل الأصغر والتنمية المستدامة	6-16
12	**المطلب الأول:** ماهية التمويل الأصغر	6
13	**المطلب الثاني:** ماهية التنمية المستدامة	9
14	**المبحث الثاني:** علاقة التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة	17-22
15	**المطلب الأول:** دور التمويل الأصغر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	17
16	**المطلب الثاني:** دور التمويل الأصغر في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	18
17	**المطلب الثالث:** دور التمويل الأصغر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	21
18	**المبحث الثالث:** الدراسات السابقة والقيمة المضافة	23-25
19	**المطلب الأول:** الدراسات باللغة العربية	23
20	**المطلب الثاني:** الدراسات باللغة الأجنبية	24
21	**المطلب الثالث:** القيمة المضافة	25
22	**خلاصة الفصل**	26
23	**الفصل الثاني: التمويل الأصغر في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**	28-34
24	**تمهيد**	28
25	**المبحث الأول:** التمويل الأصغر في الجزائر	29
26	**المطلب الأول:** مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر	29
27	**المطلب الثاني:** الإطار التشريعي للتمويل الأصغر في الجزائر	31

28	**المطلب الثالث:** الإطار المؤسساتي للتمويل الأصغر في الجزائر	31
29	**المبحث الثاني:**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل التنمية المستدامة	35-45
30	**المطلب الأول:** نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	35
31	**المطلب الثاني:**القروض الممنوحة من طرف الوكالة (إحصائيات للسنوات الثلاث الأخيرة إلى غاية ديسمبر 2021)	36
32	**المطلب الثالث:** تقييم عمل الوكالة	45
33	**المبحث الثالث:** التحديات والعراقيل وآفاق تطوير التمويل الأصغر في خدمة التنمية المستدامة	46-52
34	**المطلب الأول:** معوقات وتحديات التمويل الأصغر	46
35	**المطلب الثاني:** فرص آفاق وآليات تطوير التمويل الأصغر في الجزائر	49
36	**خلاصة الفصل الثاني**	52
37	**الخاتمة العامة**	54
38	**قائمة المراجع**	58

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (01): مراحل التطور التاريخي للتمويل الأصغر	7-8
02	الجدول رقم (02): القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	36
03	الجدول رقم (03): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	37
04	الجدول رقم (04): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	39
05	الجدول رقم (05): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	40
06	الجدول رقم (06): توزيع القروض حسب مستوى التعليم	41
07	الجدول رقم (07): توزيع تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني	42
08	الجدول رقم (08): توزيع القروض للفئات الخاصة	43

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم (01): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	13
02	الشكل رقم (02): الوكالات المانحة للتمويل الأصغر في الجزائر	32
03	الشكل رقم (03): مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر	34
04	الشكل رقم (04): القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	37
05	الشكل رقم (05): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	38
06	الشكل رقم (06): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	39
07	الشكل رقم (07): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	41
08	الشكل رقم (08): توزيع القروض حسب مستوى التعليم	42
09	الشكل رقم (09): توزيع تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني	43
10	الشكل رقم (10): توزيع القروض للفئات الخاصة	44
11	الشكل رقم(11):تحديات ومعوقات التمويل الأصغر	48
12	الشكل رقم(12):النمادج المؤسسية لتطوير التمويل الأصغر	51

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة حالة الجزائر، وذلك من خلال توضيح مدى تجانس خصائص التمويل الأصغر مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة، حيث يعمل التمويل الأصغر على تقديم خدمات لتمويل أنشطة إنتاجية صغيرة ومصغرة، تمس بشكل أوسع الطبقات الفقيرة، كما يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل الأصغر لمكافحة الفقر، الذي يمثل أحد أكبر التحديات، التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا النمط التمويلي لم يتمكن من أخذ مكانة معتبرة ضمن النظام التمويلي في الجزائر حيث أنه لا يزال ناشئا لحد الآن، لكن ذلك لم يمنع من تحقيق نتائج مشجعة فيما يتعلق بتوجيه صيغ التمويل الأصغر المتاحة في خدمة أهداف التنمية المستدامة، ويظهر ذلك أساسا من خلال عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، التنمية المستدامة، النظام التمويلي، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of microfinance in achieving sustainable development, through the case study of Algeria, by clarifying the extent to which the characteristics of microfinance are homogeneous with the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development, as microfinance works to provide services to finance small and micro productive activities. The poor classes are more widely affected, and economists and social development experts agree on the importance of the microfinance system to combat poverty, which represents one of the biggest challenges that impede achieving sustainable development. The study concluded that this financing pattern was not able to take a significant position within the financing system in Algeria, as it is still emerging so far, but this did not prevent it from achieving encouraging results with regard to directing the available microfinance formulas in the service of sustainable development goals, and this shows Mainly through the work of the National Agency for the management of microcredit.
Keywords: microfinance, sustainable development, the financing system, the National Agency for the Management of Microcredit.

مقدمة عامة

يشهد النقاش حول التنمية المستدامة، والوسائل اللازمة لتجسيد أبعادها، وتحقيق أهدافها المسطرة وتيرة متصاعدة منذ ما يقارب ثلاثة عقود (هي عمر ظهور مصطلح التنمية المستدامة)، ويعد الجانب التمويلي من أهم ميادين النقاش المتعلقة بالأدوات اللازمة لتحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

في هذا السياق، يتجه الاهتمام أكثر فأكثر نحو الصيغ التمويلية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة كأدوات تمويلية ناجعة لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان ضعيفة الدخل على وجه الخصوص، حيث أصيحت صيغ التمويل الأصغر خاصة أدوات مهمة وذات بعد عالمي لتحقيق التنمية، وذلك تماشيا مع أحد أهم الشعارات التي وضعتها الهيئات الدولية حول التنمية المستدامة، ويتمثل في شعار تحقيق أهداف كبيرة بوسائل صغيرة.

حيثتبدو صيغ التمويل الأصغر متجانسة مع تطلعات معظم الشعوب النامية إلى النهوض بمستوياتها المعيشية واستغلال مزاياها الاقتصادية، مع التصدي لسلبيات العولمة واغتنام المزايا المالية والمصرفية لتحقيق فوائد مالية تساهم في التقليل من الفقر والجوع وتحقيق أولى أهداف التنمية المستدامة.

انطلاقا من ذلك، وفي إطار المساعي الرامية إلى ايجاد الحلول لعدم كفاءة القطاع البنكي في تمويل التنمية، والصعوبات الجدية التي تواجه الفئات ضعيفة الدخل في الحصول على التمويل من جهة، وتراجع الامكانيات المالية للدولة بسبب تدهور عوائد المحروقات من جهة أخرى، يتجدد النقاش في الجزائر من حين إلى أخر حول سبل إرساء صيغ التمويل الأصغر في خدمة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

: 1-إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، نطرح الإشكالية الآتية:

ما هو واقع التمويل الأصغر في الجزائر، وإلى أي مدى يمكن أن يساهمفي تحقيق التنمية المستدامة؟

وبالإضافة إلى هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما المقصود بالتمويل الأصغر، وما هي أهم أهداف وابعاد التنمية المستدامة؟

-ما علاقة التمويل الأصغر بأبعاد التنمية المستدامة؟

- كيف يمكن استغلال مزايا التمويل الأصغر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

-ما هي تحديات ومعوقات التمويل الأصغر في الجزائر؟

2-فرضيات البحث:

للإجابة عن الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها نضع الفرضيتين الآتيتين:

- تحتل صيغ التمويل الأصغر مكانة مهمة بين أشكال التمويل المتاحة في الجزائر.

- يمكن للتمويل الأصغر أنيشكلنموذجا تمويليا ناجعا لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

3 - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في قدرة التمويل الأصغر على استهداف الفئات الهشة في المجتمع بفضل مزاياه المتمثلة أساسا في المرونة وضعف الكثافة الرأسمالية، وبالتالي تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة ومن أهمها:

-محاربة الفقر من خلال خلق مناصب شغل دائمة للفئات ذوي الدخول الضعيفة عبر التمويل الأصغر وبالتالي الوصول لتحقيق التنمية المستدامة؛

-مراعاة الاعتبار البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

-تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا؛

4- أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

-تسليط الضوء على التمويل الأصغرو توضيح أهميتهفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- لفت الانتباه إلى التمويل الأصغر كأحد الحلول التي يمكن استعمالها لمعالجة الآثار المترتبة عن الأزمة المزدوجة التي تشهدها الجزائر والمتمثلة في انهيار عوائد المحروقات والأزمة الصحية العالمية؛

- تقديم تقييم دقيق لآليات التمويل الأصغر المتاحة في الجزائر، وكذلك تقييم أداء الهيئات المشرفة عليها؛

- حصر أهم العراقيل والتحديات التي تعيق دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

6-دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة الى الأسباب التالية:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.
- الرغبة في التعرف على مكانة التمويل الأصغر ضمن النظام التمويلي في الجزائر.

- توجه الجزائر إلى الاهتمام بمصادر التمويل الغير تقليدية كبديل عن الاعتماد علة القطاع البنكي التقليدي، والتمويل العمومي لمختلف المشاريع التنموية.

5-منهج الدراسة:

خلال دراستنا لموضوعنا دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر- استعملنا المنهجين الآتيين:

المنهج الوصفي: كمنهج رئيسي لوصف مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل الأصغر والتنمية المستدامة.

المنهج التحليلي: تم اعتماده في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل مختلف المعطيات الاحصائية حول الموضوع ، وتحليل الجداول والمنحنيات والدوائر النسبية.

6- هيكل البحث:

سعيا منا إلى الوصول لهدف الدراسة والإجابة عن الإشكالية وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها قسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والتنمية المستدامة، وقد خصص هذا الفصل لدراسة الجوانب النظرية لكل من المتغيرين، حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فقد خصص المبحث الأول للمفاهيم العامة والأساسيات المتعلقة بالتمويل الأصغر والتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى العلاقة بين متغيرات البحث، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد خصص إلى الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني: التمويل الأصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقدتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول واقع التمويل الأصغر في الجزائر، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الأصغر ANGEMودورها في تمويل التنمية المستدامة، باعتبارها أهم هيئة للتمويل الأصغر في الجزائر، أما في المبحث الثالث فقد حاولنا حصرالعراقيل وآفاق تطوير التمويل الأصغر في خدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والتنمية المستدامة

تمهيد:

يعتبر التمويل الأصغر عملية شاملة تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة متدهورة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية إلى وضعية أكثر ازدهارا يسودها التحسن المعيشي للسكان سواء في الحاضر أو المستقبل، حيث يحمل التمويل الأصغر تحولات في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن جهة أخرى تعكس التنمية المستدامة ارتقاء المجتمعات والانتقال بها من الوضع الثابت إلى وضع أفضل، وهي عملية تطور إلى الإمام وتحسين مستمر شامل وجزئي وشيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، لتحقيق أهداف المجتمعات، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل.

وللإحاطة أكثر بعلاقة التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة ودوره في إرساء أبعادها تم تقسين هذا الفصل وفقا للمباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الأصغر والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: علاقة التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الأصغر والتنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة مشروع عالمي وفكر قائم بحد ذاته تهدف إلى إيجاد سبيل ووسائل تضمن الإنتقال من حالة التخلف الإقتصادية والإجتماعية للدول إلى وضعية أكثر ازدهار تسودها الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للسكان ،سواء في الحاضر أو في المستقبل .

حيث تطورت برامج التمويل الأصغر تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ،وهذا راجع للإهتمام الدولي بهذه البرامج التي أثبتت فعاليتها وكفاءتها في مكافحة المشاكل الإجتماعية (البطالة ،الفقر)في مختلف دول العالم التي انتهجتها.

المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر.

ازداد مؤخرا الإهتمام بالتمويل الأصغر باعتباره أداة هامة جدا في الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي في العالم وبداية سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم وتحديات التمويل الأصغر

أولا: مفهوم التمويل الأصغر

يمكن في إطار التعريف بالتمويل الأصغر تقديم التعاريف التالية:

1- يمكن تعريف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المالية المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.[1]

2- كما يعرف التمويل الأصغر على أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة[2].

3- ويعرف أيضا بانه مجموعة من الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية .[3]

- ويعرف أيضا التمويل الأصغر على أنه "هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيمالمشروعات (مشروعات العمل الحر، كالاقتراض والابداع والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم.[4]

---

[1]- ولد الصافي عثمان وآخرون، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد3، 2020، ص282.

[2]- الصديق طلحة محمد رحمة، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، العدد3، 2017، ص259.

[3]Sébastien boy Etautres ,Le guide de la microfinanc. Éditions d'Organisation.paris ,France,2006,p17

[4]- يونس قراوط وآخرون، دور التمويل البالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد1، 2019، ص49.

5-كما يعرف التمويل الأصغر على أنه تقديم خدمات مالية (الاقراض الأصغر وقبول الإيداعات وتحول الأموال والتأمين) للفقراء النشطين اقتصاديا وذلك لإخراجهم من دائرة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

مما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لتمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية ويكون التمويل الأصغر موجه لفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين ليست لهم القدرة على الحصول على مختلف الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية.

ثانيا: نشأة وتطور التمويل الأصغر.

يرجع ظهور فكرة التمويل إلى " محمد يونس" أستاذ الاقتصاد بإحدى الجامعات النغلادشية حينما بدأ عام 1976م، مشروعا بحثيا علميا لاكتشاف إمكانيات تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء وأهل الريف وقد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبير، وكان هدف فكرة "محمد يونس" هو اختيار إمكانية تصميم نظام تمويلي يقدم الخدمات البنكية للفقراء خاصة من الريف، بما يجنبهم استغلال المرابين، ويتيح لهم فرص العمل الذاتي بما يناسب مع ظروفهم الاجتماعية والانتقال بهم من معادلة الدخل المنخفض يؤدي إلى الادخار منخفض ومنه يكون الاستثمار منخفض إلى معادلة: دخل منخفض يؤدي إلى التوفير ومنه الاستثمار ومنه تحقيق دخل أكبر[2].

تطور التمويل عبر أربعة مراحل يمكن وصف اهم ملامحها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): مراحل تطور التمويل الأصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل عام 1950م	الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر، قيام التجار والمرابين بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر ثم جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل
المرحلة الثانية 1950-1970م	الاعتماد على برامج الائتمان التي تدعمها توفير البنوك للتمويل الأصغر ثم الجمعيات التعاونية
المرحلة الثالثة 1970-1995م	التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية، قيام

[1]- يحياوي نوال وآخرون، تفعيل دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنشيط الاستثمارات، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، الجزائر، العدد2، 2021، ص110.

[2]- خير الدين حمزاوي، دور التمويل المصغر في تحقيق تنمية مستدامة من خلال نشاط بنوك التعاونية، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

	تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في العالم، مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل
المرحلة الرابعة ما بعد 1995م	التوسع في برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.

المصدر: حكيمة صيفاوي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا – كوفيد19– المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، الجزائر، العدد الخاص، 2021، ص189

ثالثا: تحديات التمويل الأصغر.

خلال السنوات الأولى لتمويل الأصغر كان التحدي الرئيسي له لتمويل الأصغر هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحميل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة لكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام التمويل الأصغر والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية[1]:

– تحقيق الربحية والاستدامة المالية.

– تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا.

– وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام.

– اندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي.

– ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.

– استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر.

وكذلك هناك تحديات أخرى أمام التمويل الأصغر وتتمثل في الآتي:[2]

– كثرة التعقيدات الإدارية والتعليمات للحصول على قروض التمويل الأصغر.

[1]– عزي محمد العربي، عمران عبد الحكيم، برامج التمويل المتناهي المغرض القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية مستدامة 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،ص5.

[2]–مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، دور التمويل الأصغر وحاضنات الأعمال في تنمية المشاريع المتغيرة والمتوسطة في العارق، ورقة بحث، جامعة الكوفة، كلية الاقتصاد، 2019، ص22، 23.

– غياب التشريعات الإدارية والتعليمات للحصول على قروض التمويل الأصغر وأهم شيء هو ارتفاع أسعار الفائدة.

– المشكلة التسويقية لاسيما بعد تطور الكبر للأسواق وتغير أذواق ورغبات المستهلكين.

– سياسة إغراق السوق المحلية يجعل احتمالات لتوقف المشاريع المتغيرة عن الإنتاج ولابد من دعم منتجات تلك المشاريع وتوفير حماية لها.

– عدم وجود لوائح وتعليمات شفافة وواضحة للعمل.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

لا تمثلالتنمية المستدامة ظاهرة او اهتماما جديد، حيث ظهر هذا المصطلح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية وذلك من خلال اللجان والمؤتمرات التي مهدت الطريق لظهور فكرة التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة منها:

* عرفها "عاطف غيث" بأنها: التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[1]

* كما عرفها "إدوارد باربير" أنها: ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة البيئة.[2]

* كما أيضا عرفها "وليم رولكزهاوس" على أنها: العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقصة.[3]

[1]– سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبقها في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019، ص10.

[2]– عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993، ص97.

[3]– عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص25.

كما عرف قاموس webster التنمية المستدامة على أنها: تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها.[1]

وأيضا عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والتنمية المستدامة بأنها: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[2]

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، والعادلة والمتوازنة، والمتكاملة التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

ثانيا: أهداف وخصائص التنمية المستدامة.

1- أهداف التنميةالمستدامة:

خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة 25 سبتمبر 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برنامج التنمية المستدامة الذي يتضمن 17 هدفا عالميا، تتعهد الدول بتحقيقها بحلول عام 2030 وتتمحور حول 5 مجالات رئيسية الإنسان، الكوكب، الازدهار، السلام والشركة وتتمثل في:[3]

1- القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان.

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبرفاهية في جميع الأعمار

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل

5- تحقيق المساواة بين الجنسين.

6- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي.

7- ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة

8- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع

[1] -beat burgenmeier, economie de développement durable, 2 èmeedition, bruxelles, 2005, p32.

[2]- موسعيب ميلود، التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، العدد122، 2020.

[3]سلامات عقيلة ،حلاسي هجيرة ،دور الإستشراف التكنلوجي في تحقيق التنمية المستدامة ، دولة الإمارات العربية المتحدة نمودجا ، الملتقى الدولي حول رهانات التنويع الإقتصادي و التنمية المستدامة في عصر الرقمنة ، جامعة الطارف ، 2021/11/30

9- إقامة بين تحنية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار .

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11- جعل المدن امنة و مستدامة

12- ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام.

15- حماية النظم الايكولوجية البرية وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

2- خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية من خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها فيما يلي: [1]

1- التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكدلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة او غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها .

- اما الجانب الاجتماعي دلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع و البيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع .

2- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرا ومستقبلا تلبي اماني وحاجات الحاضر و المستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع و الطرق و الاليات لضمان حاجيات الاجيال المستقبلية .

[1]- عصماني خديجة، عمومن الغالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص10.

3- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

4- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

5- للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

6- للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

7- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

8- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

ثالثا: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.

1- أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجوانب البيئية فقط، بل هناك تكاملية وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التنمية المستدامة المعروفة بالأهداف على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والشكل التالي يوضح التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة .

شكل رقم (1): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

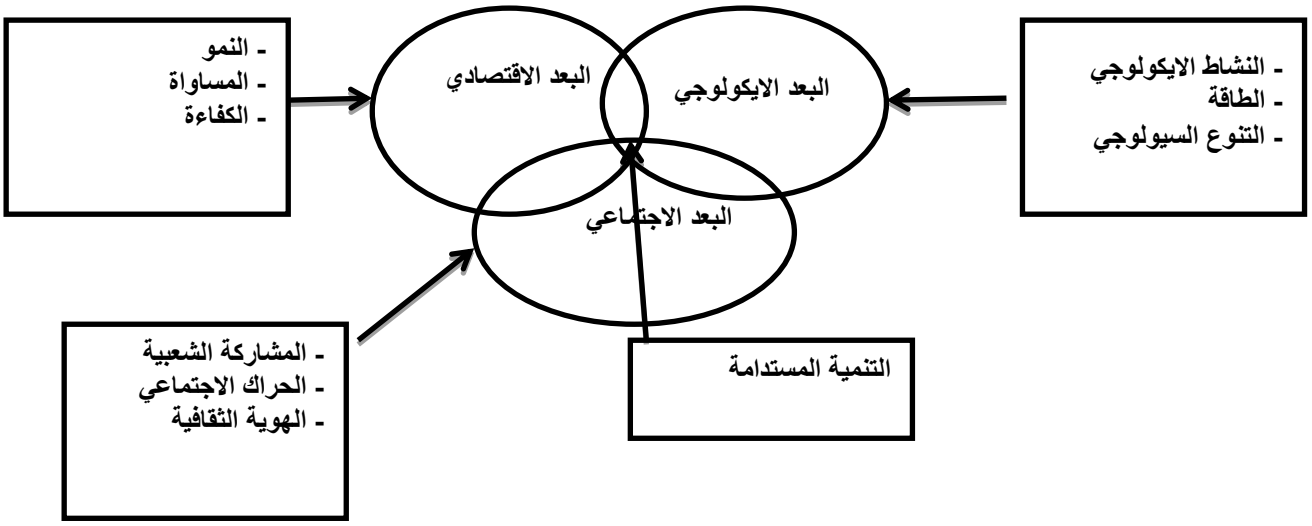

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، طبعة 1، عمان، الأردن، 2007، ص42

أ: البعد الاقتصادي.

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حول استخدام أفضل الأساليب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال، ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تشريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية، إن إحداث تغيرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني الإقليمي ضرورة لابد منها، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يستدعي إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي المستدام للقوى المتفاعلة في السوق.[1]

ب: البعد الاجتماعي.

الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، ولا شك أن إهمال البعد الاجتماعي كان السبب في فشل كثير من البرامج التنموية، الأمر الذي استرعى اهتمام المسؤولين إلى ضرورة رعاية الأبعاد الاجتماعية خاصة قضايا الفقر، البطالة والتهميش، بالإضافة للعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص وتحسين وضع المرأة، إلى جانب محاربة التمييز بكافة أشكاله وحق المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي من أجل أن يعيش الفرد كريما ويفر احتياجاته الأساسية، التي تضمن له مستوى الكفاية[2].

[1]– ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013–2014، ص10.

[2]– مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة التواصل، العدد 26 جوان 2010، ص134.

وعلى الرغم من أهمية البعد الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة إلا أنه لم تحصل الأبعاد الاجتماعية على نفس اهتمام الأبعاد الأخرى بل يتم اختيار هذه الأبعاد لأسباب سياسية وليست لأسباب علمية فالاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يساهم في تقوية التماسك الاجتماعي الذي بدوره يخفف من الجريمة والصراعات الاجتماعية ويعزز الثقة بين الأفراد وكذلك خلق الفرصة لتحسين التفاعل الاجتماعي عن طريق الشبكات الاجتماعية في المجتمع، والفخر والإحساس بالمكان، والسلامة والأمن وبالتالي تظهر أهداف السياسة المتعلقة بالتماسك الاجتماعي بخلق فرص تعزز التعايش المتناغم، أو على الأقل مكافحة احتمالات الفتنة المدينة.[1]

ج: البعد البيئي.

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان، الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 اتضحت العلاقة بين التنمية والبيئة وبعد ذلك صارت هناك قناعة أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر لابد منه لعملية التنمية، وأصبحت البيئة تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية، إن تحقيق تنمية مستدامة رعين بمكافحة التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق استراتيجيات في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي بهدف التسيير الأمثل لرأس مال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا يؤثر ذلك في التوازن البيئي، أي محاولة الحفاظ من أجل القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي ليس فقط من متطور اجتماعي وإنما من منظور حماية البيئة.[2]

2- مؤشرات التنمية المستدامة.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات رئيسية هي:[3]

مؤشرات اقتصادية، مؤشرات بيئية واجتماعية.

2-1- البيئة الاقتصادية: من أهم مؤشراتها

أ- **الأداء الاقتصادي:** يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

ب- أنماط الإنتاج والاستهلاك: وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي تعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية وأنماط الإنتاج غير مستدامة والتي تستنزف فيه الموارد الطبيعية، مع

---

[1]- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص55.

[2]- عبد الباقي محمد، مساهمة الحسابية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص37.

[3]- سعدالي أحلام، تحديات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (السنة) ص28.

العلم أن القدرة الطبيعية للموارد في الكرة الأرضية لا يمكن أن ندعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية الطبيعية مع العلم أن القدرة الطبيعية، مع العلم أن القدرة الطبيعية للموارد في الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، وكذلك ان تبقى متوفرة للأجيال القادمة.

2-2- المؤشرات الاجتماعية:

أ- المساواة الاجتماعية: حيث تعتبر أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية، قضايا مكافحة الفقر توزيع العادل للدخل والموارد ...إلخ

ب- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية من أهم مبادئ التنمية المستدامة فإن الفقر والتلوث وغلاه المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.

ج- التعليم: حيث يعتبر عملية مستمرة طول العمر ومتطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم مؤشراته: مستوى التعليم، محو الأمية.

د- السكن: إن توفر المسكن والملجأ المناسب يعد من أهم احتياجات التنمية المستدامة، إن شروط الحياة وخاصة في المدن تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة، تشكل عملية الهجرة إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين.

و- السكان: هناك علاقة عكسية ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية، ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة.[1]

2-3- المؤشرات البيئية:

أ- الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، منها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار النظام البيئي.

[1]- مرجع نفسه، ص28، 29.

ب- الأراضي: وهي قضية هامة لها علاقة كبيرة بالتنمية المستدامة، لأن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها فاستخدامها على الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية فقد تكون قرارات وطنية أو الإقليمية أو المحلية.

ج- البحار والمحيطات: بما أن البحار والمحيطات تشغل ونسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية، مما يزيد من أهميتها.

د- التنوع الحيوي: هو من أهم العناصر المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة فتوسع الأول أصبح مرتبطة بجودة الأخيرة.[1]

[1] المرجع نفسه،ص29

المبحث الثاني: علاقة التمويل الأصغر بالتنمية المستدامة

يجسد التمويل الأصغر آلية جد هامة في إرساء أبعاد التنمية المستدامة على أرض الواقع من خلال إمداد المشاريع بالتمويل اللازم، ولكون التمويل الأصغر ذو خصوصية تتمثل في المشاريع الصغيرة، ونظرا لاتساع الطبقة ضعيفة الدخل في الدول النامية، حيث يمكن للتمويل الأصغر أن يؤهل هذه الطبقة للرفع من مداخيلها وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لها، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: دور التمويل الأصغر في تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية مستدامة.

يلعب التمويل الأصغر دور بالغ الأهمية في القطاع الاقتصادي.

اولا: أهمية تمويل المشروعات الصغيرة (من الناحية الاقتصادية).

تنبع أهمية التمويل للمشروعات الصغيرة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها الاقتصادية في العالم فهي بداية الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي ووسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك بالخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة مثل[1]:

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.
- تحديث وتطوير الصناعة.
- مواجهة مشكلة البطالة وخلق وتوفير فرص العمل.
- تفعيل مشاركة المرأة.
- خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات.
- تقليل مساحة الفقر وعدد الفقراء.
- تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.
- المساهمة في استقرار سعر الصرف.
- نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن.

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإبراهمية، الإسكندرية، 2009، ص166–165.

- تحجيم ارتفاع الأسعار.

ثانيا:مجالات عمل المؤسسات الصغيرة.

تحتل المشاريع الصغيرة الجانب الأكبر من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم ويمكن أن تعمل فيها المشاريع على النحو التالي[1]:

1- مشاريع التنمية الصناعية: يقصد بها تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد النص مصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها.

2- مشاريع التنمية الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

3- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو الألبان ومشتقاتها.

4- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

5- مشاريع التنمية الصحية: إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.

6- مشاريع الخدمات: مثل الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر.

الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة

7- نشاط المقاولات: يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل.

8- النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أهمها مجال التجزئة.

المطلب الثاني: دور تمويل أصغر في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

يمكن للتمويل الأصغر أن يكون الدعامة الأساسية لتحقيق الرفاء والتنمية الاجتماعية من خلال تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر وبالتالي تحقيق مداخيل دائمة لفئة كبيرة من المجتمع من عديمي الدخل أو من ذوي الدخول الضعيفة والمتوسطة وتحويل هذه الفئة من فئة مدعومة من طرف الدولة إلى فئة مكتفية ذاتيا وذات

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2012، ص23، 25، 26.

إنتاجية بدل من اتخاذ سياسة الدعم التي تستنزف موارد الخزينة العمومية دون تكوين قيم مضافة، وبالتالي خلق السلم والاستقرار الاجتماعي وبطريقة فعالة، دون أن تكون الدولة مضطرة لشراء السلام الاجتماعي عن طريق المنح والإعانات والتمويل النمطي للمشروعات.

فإذا وضع التمويل الأصغر في إطاره الصحيح بالإمكان إرسال البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال ما يلي[1]:

2-1- محاربة الفقر: يعتبر التمويل الأصغر أداة فعالة وهامة لتحفيف حدة الفقر ووسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لذوي الدخول المنخفضة والعاطلين عن العمل بحيث يتحولون إلى أفراد يمتلكون مشروعات مساهمين في التنمية ولا يبقوا عالة عليها وعاتقا أمامها.

- الواقع يعكس ان معظم الناس ذوي الدخل المنخفض وعلى رأسهم النساء في العالم.

- يمكن للخدمات المالية أن تلعب دورا حاسما في تخفيض أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل بالحصول على الخدمات بشكل دائم يمكن عن العمل من زيادة دخولهم وبناء أصولهم وتخفيض مدى تعرضهم للصدمات الخارجية.

- غالبا ما يكون المستفيدين من الإقراض المصغر الأشخاص الأشد فقرا، لأن هذه الشريحة غالبا مستبعدة من النظام المصرفي (البنوك) وذلك لأنها لا تمتلك الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية عادة كشرط للتمويل.[2]

-ارتقاء المناطق الريفية من الحد من تعرضهم للازمات من خلال تسيير الإستهلاك وبناء الأصول والحصول على خدمات خلال فترات الكوارث الطبيعية

2-2- التنمية الريفية: غالبا ما تعاني المناطق الريفية من قصور في مختلف الوسائل التي تسهل الاتصال بالمناطق الحضرية كالكهرباء والماء والطرق والنقل والاتصالات ... إلخ، حيث قللت كل هذه الظروف من الفرص المتاحة لتعزيز قدرات الأفراد في الأرياف ومن هنا تأتي أهمية التركيز على التنمية الريفية باعتباره مدخل أساسي للحد من الفقر خاصة وأن أغلب الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعانون من ضيق فرص الحصول على الأصول المنتجة مثل: الأراضي، الائتمان، التقنية خدمات الإرشاد، والتدريب، النقل والمواصلات ...إلخ، وكل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على الإنتاج فهي التي تحدد حجمه ونوعيته الأمر الذي يعكس انخفاض إنتاجية وتدني دخول الفلاحين.

---

[1]- عبد الرزاق خليل ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،الملتقى الاقتصادي، نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، العدد 22 ماي 2007.

[2]- ELIZABETH LITTLEFILD .JONATHAN MORDUC, هل يمثل التمويل الأصغر استراتجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة CGAP, بناء النظم المالية التي تعمل من اجل الفقراء ,العدد 23 ,سنة 2003, ص3

وللحد من فقر هذه الفئات لابد من التركيز على سياسات وآليات تمكنهم من الحصول على الأصول التي هم بحاجة إليها من أجل تحسين أدائهم وتوسيع دخولهم، وعلة هذا الأساس تعمل التنمية الريفية على النهوض بالنشاطات الفلاحية وما يترتب عنها من زيادة في الإنتاج بما يساهم في تحقيق ذلك أن تتضمن أية استراتيجية للحد من الفقر في الأرياف على المحاور التالية[1]:

* **تعزيز العمالة الريفية:** تركز العديد من المبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الفقر على ضرورة تحسين وزيادة فرص العمل في الأرياف.

وعليه فإن فرص مكافحة الفقر في المناطق الريفية تبدوا متاحة أكثر من خلال دعم التنمية الريفية والزراعية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تعتمد على الزراعة والتنمية الريفية باعتبارهما تمنحان فرص أفضل ليصبح النمو محابيا للفقراء فالزراعة كانت دائما محركا للتنمية الاقتصادية من خلال إنتاج الأغذية والأعلاف والوقود وهذه كلها مواد أساسية تدخل في صنع منتجات وخدمات مختلفة في قطاعات متعددة.

* **تمكين ودعم الفقراء في الريف:** يتحقق ذلك من خلال إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع للمشاركة الفعالة في الجهود الرامية للحد من الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع المحلي، لأن مبدأ التنمية المحلية يرتبط بالمشاركة بمفهوم التمكين حيث أن التنمية المحلية لا تستهدف تنمية الأفراد والمجتمع المحلي فقط وإنما تستهدف أيضا تنمية الفرد للمشاركة في التنمية عبر تطوير قدراته وإمكانياته.

وعليه لابد من مشاركة الفقراء في التنمية وجني ثمارها وذلك من خلال:

– ربط الإدارة المحلية بالمشاركة والعمل الجماعي في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

– تسيير الحصول على خدمات الائتمان الزراعي للحد من الفقر من خلال الاهتمام بصغار المزارعين فيما يتعلق بتطوير النظم الزراعية من أجل تشجيع النمو والعمالة وتحسين مستوى الإنتاجية.

– توسيع الرعاية الاجتماعية والمخرجات الموزعة وتحسينها والنهوض باستدامة الموارد.

– صياغة وتنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي تتضمن استصلاح الأراضي وتحسين خصوبتها وإعادة دمجها أو توزيعها لفائدة الفلاحين الناشطين.

– تطوير علاقات الشراكة مع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا الحد من الفقر في الأرياف من خلال تصميم برامج وتنفيذها وتوفير الموارد المالية اللازمة.

[1]– كاميليا سايغي، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة مع طرح مقاربة للتمويل الأصغر في الجزائر، ألفا للوثائق Alpfa doc، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، سنة 2021.

2-3- دعم المرأة: هناك إجراءات كثيرة للسياسات يمكن أن تساعد النساء على الانضمام إلى قوة العمل أو بدء مشروع تجاري، تحسين رعاية الطفل وجعلها في المتناول بسهولة أكبر، وزيادة مرونة ترتيبات العمل وتحسين فرص الحصول على التمويل، وإصدار تشريعات تتيح للمرأة حقوق متساوية للتملك العقاري.

حيث يمكن دعم زيادة مشاركة المرأة في إصلاحات مناخ العمل بثلاث طرق رئيسية:[1]

- يتعين أن تقوم الدعوة إلى اصلاحات السياسة على أساس تحليل قومي يرتكز على البلد المعني للفرص والقيود المماثلة في مناخ العمل.

- يتعين مشاركة النساء في اتحاديات الأعمال التجارية وتعزيزها.

- تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص في المشاريع من أجل تحسين مناخ العمل التجاري هو واحد من أفضل السبل لكفالة أن تبين إصلاحات السياسات وأولويات جميع الأطراف المعينة وضمان تنفيذها.

2-4- دعم المرأة الريفية: تؤدي النساء دورا أساسية في دعمهن لأسرهن ومجتمعاتهن من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل المعيشة الريفية والاهتمام بالصالح العام للأسرة، فهن يساهمن في الزراعة والأعمال الريفية والاهتمام بالصالح العام للأسرة، فهعن يساهمن في الزراعة والأعمال الريفية ويدعمن الاقتصاد المحلي والعالمي، فالمرأة الريفية تواجه كل يوم وفي شتى أرجاء العالم معوقات هيكلية مستمرة تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها الإنسانية وفي هذا السياق تعد المرأة الريفية واحدة من الفئات المهمة التي تستهدفها الأهداف الإنهائية للألفية[2].

المطلب الثالث: دور التمويل الأصغر في تحقيق البعد البيئي لتنمية المستدامة.

يتم تحقيق البعد البيئي في التنمية المستدامة والذي يمثل حقيقة جوهر التنمية بمفهومها الحديث من خلال استحداث توجه يهتم بخلق توازن بين الهدف الاقتصادي للمؤسسة مع مراعاة الجانب البيئي في مختلف أنشطتها وهو ما يعرف بالإدارة البيئية في منشآة الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى تمويل مشاريع تطوير الطاقات المتجددة لعدم استنزاف الموارد الطبيعية الآيلة للزوال.

[1]- كاميليا أندرسن ،الشرق الأوسط التركيز على المستقبل ،مجلة التمويل والتنمية، العدد 50،يونيو 2013، ص23 (تاريخ الإطلاع: 15 مارس 2022)

[2]- http:/ www. Ifo- org/ external/ arabis/ fr/ fandd/ 2013/06 pdf/ fd0613a. pdf(تاريخ الإطلاع: 2022/03/10)

أولا–البعد البيئي على مستوى المؤسسات:

إن الهاجس الذي يلاحق كل شعوب الأرض، هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية وبالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية، وهذا يتطلب دمج الاعتبارات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط للتنمية والتخطيط البيئي عملية واحدة وبحيث يكون الاهتمام منصبا على نوعية الحياة ونوعية الرفاة أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات في المدى القصير.

وهنا يستدعي إدخال المعايير البيئية عند إقامة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية عندما تكون مشاكل البيئية عند إقامة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية عندما تكون مشاكل البيئية لمتعلقة بالماء والتربة والهواء تؤثر تأثيرا كبيرا على الإنتاجية وعلى الكفاءة الاقتصادية.

ثانيا– المشاريع الصغيرة والبيئة:

الحفاظ على الطاقة يمكنه تحقيق وفرات معتبرة في فواتير المرافق في شركته وكذلك تحسين الصورة العامة لها، الشركات الكبرى اتخذت خطوات قاسية لتكون (خضراء) جوجل استثمرت بكثافة في طاقة الرياح، بينما قامت شركة أبل بتصنيع كمبيوترات قابلة لإعادة التدوير بالكامل ولأنها تكتسي طابع العالمية اتخذت هذه الخطوات لتظهر للمجتمع الدولي بما فيها المنظمات البيئية مساهمتها في المحافظة على المحيط وتحقيق الاستدامة البيئية.[1]

ثالثا– المشاريع الصغيرة الصديقة للبيئة التي يمكن تمويلها وفق التمويل الأصغر:

يمثل الاهتمام بالجانب البيئي أهم مسعى في التنمية المستدامة، ويرجع السبب الرئيسي في التدهور المستمر للبيئة إلى نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام حيث يمكن للمشاريع الصغيرة أن تساهم بقدر كبير في ممارسة أنشطة صديقة للبيئة بل وأنشطة تقلل من إضرار المؤسسات الأخرى الكبيرة بالبيئة، كإعادة تدوير المخلفات الصناعية، ويمكن ذكر بعض مجالات إقامة مشاريع صغيرة وتحافظ على البيئة فيما يلي:

- معالجة النفايات؛
- التدوير وإعادة الاستخدام؛
- إزالة التلوث؛
- الصرف الصحي؛
- الحفاظ على الطبيعة وحماية التنوع البيولوجي؛
- الطاقة المتجددة؛

[1]– مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص69، 70.

- المنسوجات العضوية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

نظرا للاهتمام الواسع الذي حظي به كل من موضوعي التمويل الأصغر والتنمية المستدامة في النقاش الاقتصادي، تعددت الدراسات والأبحاث في هذين الميدانين، في هذا المبحث سنتطرق لبعض ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع دراستنا، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب، في المطلب الأول سنتطرق إلى الدراسات السابقة باللغة العربية ، والمطلب الثاني سنتطرق فيه إلى الدراسات السابقة باللغات الأجنبية، أما في المطلب الثالث سنحاول فيه تقديم مقارنة بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية والقيمة المضافة للبحث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

تم الاطلاع على بعض الدراسات باللغة العربية التي تناولت إحدى جانبي الموضوع أي التمويل الأصغر والتنمية المستدامة أو كليهما معًا، نذكر منها:

1- الدراسة الأولى:

ياسين حريزي، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، والتي كانت تحث عنوان: دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013-2014، عالجت الدراسة إشكالية دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير صيغ وأساليب تساعد على إدماج الفئات المحرومة من التمويل في النشاط الاقتصادي.

وقد توصلت إلى أن التمويل الأصغر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة، التي يستحدثها، وهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو وزيادة الصادرات، كما أن إشراك الفقراء في دائرة الإنتاج يؤدي لتقليص هدر الطاقات العاطلة، كما تم التوصل إلى أن التمويل الفقراء له بالغ الأثر في محاربة آثار الفقر السلبية.

وقد أوصت هذه الدراسة بالاهتمام بقطاع التمويل الإسلامي وتثبيت أسسه، وذلك لتفضيله عن التمويل التقليدي من طرق طالبي التمويل في بلدان العالم الإسلامي.

2- الدراسة الثانية:

خير الدين حمزاوي، مذكرة ماستر غير منشورة، والتي كانت تحث عنوان التمويل المصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال نشاط بنوك التعاونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017، عالجت الدراسة إشكالية مدى مساهمة التمويل المصغر التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل المصغر يمثل نموذجا حقيقيا تستطيع الدول من خلاله تحقيق التنمية المستدامة، وقد

أوصت الدراسة بتطوير التمويل الأصغر من خلال إقامة شركات مختصة، وكذلك تسهيل إجراءات الحصول على القروض والتركيز على الخدمات الأساسية، مثل: الصحة، التعليم، السكن.

3- الدراسة الثالثة:

كاميليا سايفي، كتاب منشور والذي كان تحث عنونا دور التمويل الأصغر في الجزائر ، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2021، عالجت الدراسة إشكالية: كيفية مساهمة آلية التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التمويل الأصغر من خلال توضيح أهميته كآلية فعالة لإطلاق عدة مشاريع في مختلف المحاولات، تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة على أن التمويل الأصغر من بين الحلول الواردة لتحسين التنمية المستدامة في الكثير من الدول، وقد أوصت الدراسة بوضع خطط مستدامة واستراتيجيات بعيدة المدى حتى لا تتعثر التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثاني : الدراسة باللغة الأجنبية

تم الاطلاع على بعض الدراسات الأجنبية التي تناولت إحدى جانبي الموضوع أي التمويل الأصغر والتنمية المستدامة أو كليهما معًا، نذكر منها

1- **الدراسة الأولى:**ELIZABETH LITTLEFILDK، والتي كانت تحث عنوان هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الجديدة لمجموعة الاستشارية لمساعدةالفقراء .بناء النظم المالية التي تعمل لصالح الفقراء على

www.cgap.orgعلى الموقع

عالجت الدراسة إشكالية دور التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وقد هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير التمويل الأصغر فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وقد توصلت الدراسة أنه لا يمكن لأي من إجراءات التدخلية القضاء على الفقر فالفقراء في حاجة إلى فرص عمل وتعليم وقد أوصت الدراسة بأن فائدة التمويل الأصغر في أن البرامج تستطيع كلما اقتربت من الإستدامة المالية.

2- الدراسة الثانية :

Sébastien Boyé,,Le guide de la microfinanc. Éditions d'Organisation.paris ,France,2006

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تعرضت الدراسات السابقة لماهية التمويل الأصغر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول، بالإضافة إلى التطرق إلى دور التمويل الاسلامي الأصغر والبنوك التعاونية في تمويل الفئات الهشة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نحاول من خلال دراستنا ضبط المفاهيم العامة لكل من التمويل الأصغر والتنمية المستدامة، وقد ركزت الدراسة الحالية على مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدام في الجزائر في سياق يتميز بتدهور عوائد

المحروقات، حيث تبين لنا أن هناك جهود معتبرة تبذل في هذا المجال خاصة من خلال عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وقد اتضح لنا ذلك من خلال تحليل إحصائيات الثلاث سنوات الأخيرة حتى ديسمبر 2021 ، لكن عزوف النظام البنكي عن منتجات التمويل الأصغر يعرقل المساعي للوصول بهذا النوع من التمويل إلى تحقيق الأهداف التنموية المنشودة .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الإطار النظري للتمويل الأصغر والتنمية المستدامة، حيث اتضح لدينا أن التمويل الأصغر هو أحد آليات الدعم المالي الحديثة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تطرقنا أيضا إلى تطور هذا النوع من التمويل والتحديات التي تواجهه، وكذلكتطرقنا إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي عرف انتشارا دوليا واسعا، حيث أصبحت التنمية المستدامة حتمية تفرضها مستجدات الواقع، كما تناولنا أيضا أهداف وخصائص التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها وابعادها الثلاثة.

وقد تبين لدينا في هذا الفصل وجود علاقة وطيدة بين التمويل الأصغر ومختلف أبعاد التنمية المستدامة ، خاصة ما يرتبط بمكافحة الفقر والبطالة وتأثير التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

التمويل الأصغر في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

عرفت الجزائر عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال بروز مجموعة من المشاكل الاقتصادية والضغوط الاجتماعية والبيئية المرافقة لها، وذلك بالتوازي مع التوجهات الاقتصادية والسياسية التي انتهجتها السلطات في كل مرحلة من هذه المراحل، بالإضافة إلى تأثير السياق العالمي على الاقتصاد الوطني،وقد انتبهت الجزائر لأهمية التمويل المصغر ودوره في تنمية اقتصاديات الدول التي قامت بدعم تطوير هذا القطاع لبناء نهج اقتصادي متكامل لما تعاني من اختلالات كبيرة في اقتصاداتها وتقليل الفقر وتوفير فرص العمل.

وفي هذا الإطار أنشأت الجزائر عدة وكالات ومؤسسات وصناديق دعم وضمان مشاريع الاستثمار، لدعم قطاع الاستثمار ومن بين الآليات المعتمدة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر التمويل الأصغر الموجه للمشاريع الصغيرة.

وللإحاطة أكثر بدور التمويل الأصغر في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: التمويل الأصغر في الجزائر.

. **المبحث الثاني:** دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل التنمية المستدامة

المبحث الثالث: التحديات، العراقيل، وآفاق تطوير التمويل الاصغر في خدمة التنمية المستدامة.

المبحث الأول: التمويل الأصغر في الجزائر.

يعتبر التمويل الأصغر في الجزائر من أهم المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة وضمان سير نشاطها، حيث يسمح لفئة معينة من المجتمع لتحسين معيشتهم عن طريق تقديم قروض مصغرة بغية الحد من البطالة والفقر واستحداث مناصب شغل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر.

يعتبر التمويل الأصغر الركيزة الأساسية لظهور المشاريع الناشئة في الجزائر، حيث نجد العديد من التعاريف للتمويل الأصغر في الجزائر نذكر منها:

* طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 4-13 المؤرخ في 2004/01/22، يحدد هذا المرسوم الإطار العام لجهاز القرض المصغر في المادة الثانية والثالثة:: القرض المصغر يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات".[1]

* طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن رقم 133/11 المؤرخ في 2011/3/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية: " التمويل المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف يوجه إلى إحداث الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والموارد الأولية اللازمة للمشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق المشروع".[2]

* عّرف أيضا بأنه:" سلعة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين".[3]

* على مستوى الاقتصاد الجزائري، يشير مصطلح التمويل المصغر والائتمان الأصغر أيضا إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المشروعات الصغيرة والمصغرة ومكافحة البطالة.[4]

* ومن هنا نستنتج بأن التمويل الأصغر في الجزائر يشمل على تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، ويمكن أيضا أن يشمل ذلك قروض الإسكان، منتجات الادخار، القروض الاستهلاكية، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات مصغرة.

---

[1]- زايدي أيوب، بن حريرة مزيه، دور تمويل الأصغر في دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020، ص 24.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، مرسوم رئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، ص 6، الموقع:www.joradp.dz، تاريخ الإطلاع 2022/04/21، 10 :05.

[3]- إيمان مزيود، لمياء بليط، واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019، ص 39.

[4]- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص 143.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي (القانوني) للتمويل الأصغر في الجزائر.

يتم تنظيم التمويل المصغر في الجزائر من خلال القوانين التالية:[1]

1- قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة له:

يشكل قانون النقد والقرض رقم:90-10 الصادر بتاريخ: 1990/4/14 والمتضمن قانون النقد والقرض والتعديلات الجزئية التي تمت عليه من خلال الأمر رقم: 03-11 الصادر بتاريخ: 2003/03/26 الإطار التنظيمي العام للعمل المصرفي في الجزائر، بحيث تسمح هذه القوانين بتأسيس شركات للوساطة المالية لممارسة الأعمال المصرفية من خلال مجموعة القوانين التالية:

أ- البنوك التي تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد من 110 إلى 114 من قانون النقد والقرض؛

ب- المؤسسات المالية التي تمارس الأعمال المصرفية وفقا لما تشير إليه المواد 110، 111، 112، 113، 115 من قانون النقد والقرض.

جـ- المؤسسات غير الهادفة للربح يمكنها منح القروض لبعض المنتمين إليها من ضمن مواردها الخاصة بشروط مفصلة ضمن مهامها لاعتبارات اجتماعية وذلك وفقا لما تنص عليه المادة 122 من قانون النقد والقرض.

2- قانون تعاونيات الادخار والقرض:

ترجع بداية إدخال المفاهيم المتعلقة بما يعرف بالنظم المالية التعاونية إلى منظومة القوانين الجزائرية إلى قانون المالية سنة 2006، وذلك من خلال ما أشارت إليه المادة رقم: 81 والتي تضمنت في مضمونها مصطلح الاتحادات الائتمانية، ثم بعد ذلك صدرت مجموعة من القوانين المنظمة لنشاط تعاونيات الادخار والقرض بشكل واضح وجلي، من خلال القانون رقم: 07-11 الصادر بتاريخ 28 فيفري 2007 والمتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، بالغضافة إلى النظام رقم: 08-02 الصادر بتاريخ 8 مارس 2009 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، وكذلك النظام رقم:08-03 الصادر بتاريخ 8 مارس 2009 والمتعلق بتحديد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض وكذا آليات وشروط اعتمادها.[2]

وتتعلق هذه القوانين بكيفيات تأسيس تعاونيات للادخار والقرض وتنظيمها وقواعد تسييرها، لاسيما ما يتعلق بمسألة التأسيس والترخيص والاعتماد تلك التعاونيات من قبل بنك الجزائر، وكذلك مسألة تحديد الإدارة للتعاونيات المالية، والتي تشمل الجمعية العامة التأسيسية ومجلس الإدارة ولجنة المراقبة، كذا لجنة القرض على مستوى التعاونيات المالية، إضافة إلى المدير العام للتعاونيات والذي يعين من قبل المجلس الإداري للتعاونيات.

ويقصد بالتعاونيات المالية ضمن هذه القوانين، بأنها تلك المؤسسات ذات الهدف غير الربحي، والتي يملكها أعضائها ويسيرونها (الأعضاء من الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين)، ويكمن الهدف من تأسيسها على تشجيع الادخار واستخدام الأموال التي يودعها أعضاؤها معا لمنحهم القروض وتقديم الخدمات المالية لهم.

---

[1]- إيمان مزيود، لمياء بليط، مرجع سابق، ص 46.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص 74.

وعموما تعتبر هذه القوانين فرصة لممارسة الأعمال المصرفية وخدمات التمويل المصغر، من خلال تعاونيات الادخار والقرض من خلال النظم المالية التعاونية المتوافقة مع الكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي للتمويل الأصغر.

أنشأت الجزائر عدّة وكالات ومؤسسات وصناديق ضمان من أجل المساهمة في منح التمويل الأصغر للمشاريع المصغرة في الجزائر.

أولا: برامج الحكومة.

قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة لفائدة الشباب بوضع آليات أو برامج حكومية يتم تسييرها عبر أجهزة مختلفة منها:

1- إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM): أنشأت وكالة تسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، لضرورة توجيه قروض للفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل التي يصعب عليها الحصول على قروض من الجهات المقرضة الأخرى.

* **صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر:** تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 ويعني تغطية الديون المستحقة في حالة إخفاق المشروعات الممولة وذلك في حدود 85% من قيمة القرض ويتولى رئاسته أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية بالانتخاب بين أعضاء مجلس الإدارة ويعد كضمان لتغطية مخاطر القروض المصغرة.[2]

2- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت الوكالة الوطنية لدعم الشباب بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1418هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، وتعرف على أنها: مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطالين الذين لديهم فكرة مشروع مؤسسة وخدماتها موجهة لكل شاب جزائري عاطل عن العمل والذي يتراوح عمره بين 19 و35 سنة، ويجب أن يكون صاحب فكرة لإنشاء مشروع إنتاجي أو خدماتي ويملك المؤهلات المهنية.[3]

3- الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمساهمة في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير وإحداث أعمال

[1]- عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل متناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد 16، السنة 2016، ص 362.

[2]- كاميليا سايغي، مرجع سبق ذكره ،ص 192.

[3]- محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والجماعية، دراسة مقارنة بين التجربة الأندونسية والجزائرية، مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2018/2017، ص 177.

لفائدة البطالين المنخرطين والتي تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، وخاصة المسرحين من مناصب عملهم، أو بفعل التوقف القانوني للمستخدم.[1]

فيما يلي شكل يوضح الوكالات المانحة للتمويل الأصغر في الجزائر.ذ

الشكل رقم (02): الوكالات المانحة للتمويل الأصغر في الجزائر.

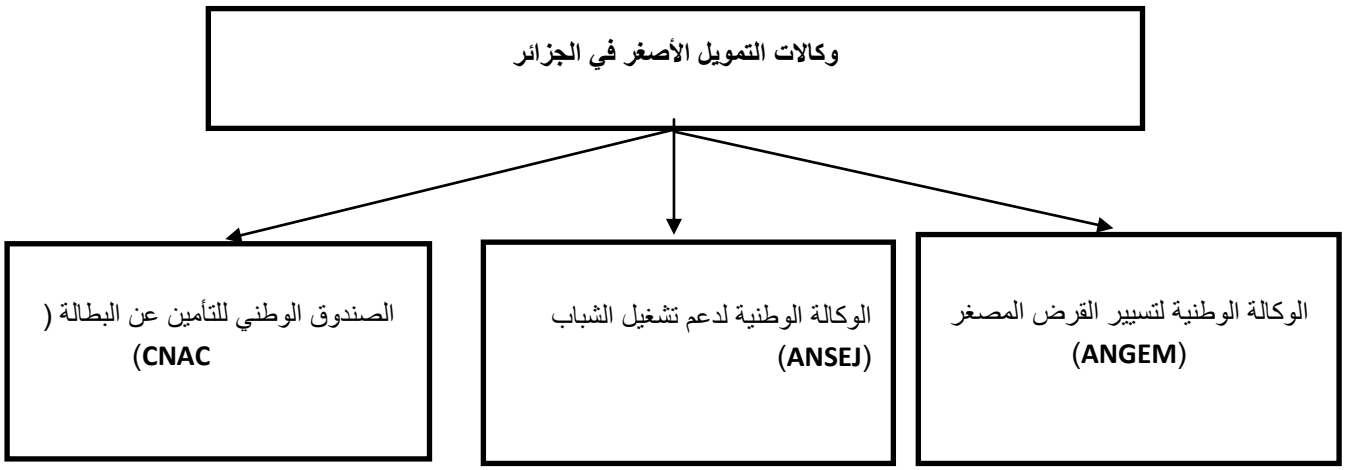

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: البنوك.

تخضع جميع البنوك العامة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم 05 بنوك عمومية في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل الأصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض الأصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعارا بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها البنوك، وفي حالة استجابة تسديد الدائن لقرضه بسبب النكبة يقوم الصندوق بتغطية باقي الديون المستحقة من أصول وفوائد بنسبة 85% عند تاريخ التصريح بالنكبة، كما يتعين على جميع المستفيدين من قروض صغرى أن يقوموا باتباع اشتراكاتهم لدى الصندوق.[2]

ثالثا: مؤسسة بريد الجزائر.

[1]– سامي فؤاد براك، دور البنك الخارجي BEA، وكالة أم البواقي رقم 05 في تمويل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، دراسة مقارنة بين BEA وباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2016/2015، ص 115–116.

[2]– مطاي عبد القادر وآخرون، التمويل المصغر في الجزائر الواقع والمأمول، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية Issn.3911، المركز الجامعي الونشريس، يسمسيلت، الجزائر، العدد 03، 2018، ص 134.

تعتبر مؤسسة البريد الجزائري الشبكة المالية الرائدة في الجزائر، حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع حيث تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة نظاما للإدارة الحسابات على شبكة الانترنيت كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الالكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشأت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14 جانفي 2002م، وهي نتائج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات.

رابعا: صندوق الزكاة.

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحث إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشاؤها سنة 2003، وهي تعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذلك من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي، واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.[1]

خامسا: الجمعيات غير الحكومية.

تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل الأصغر، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن الأمر الرئاسي 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان الهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفصيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض المصغرة، فهي تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلا من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التنظيم الوطني.[2]

فيما يلي شكل يوضح مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2]- بلقاسم قندوز، القروض المصغرة للحرفيين، دراسة فقهية اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2016/2015، ص 37.

الشكل رقم (03): مؤسسات التمويل في الجزائر.

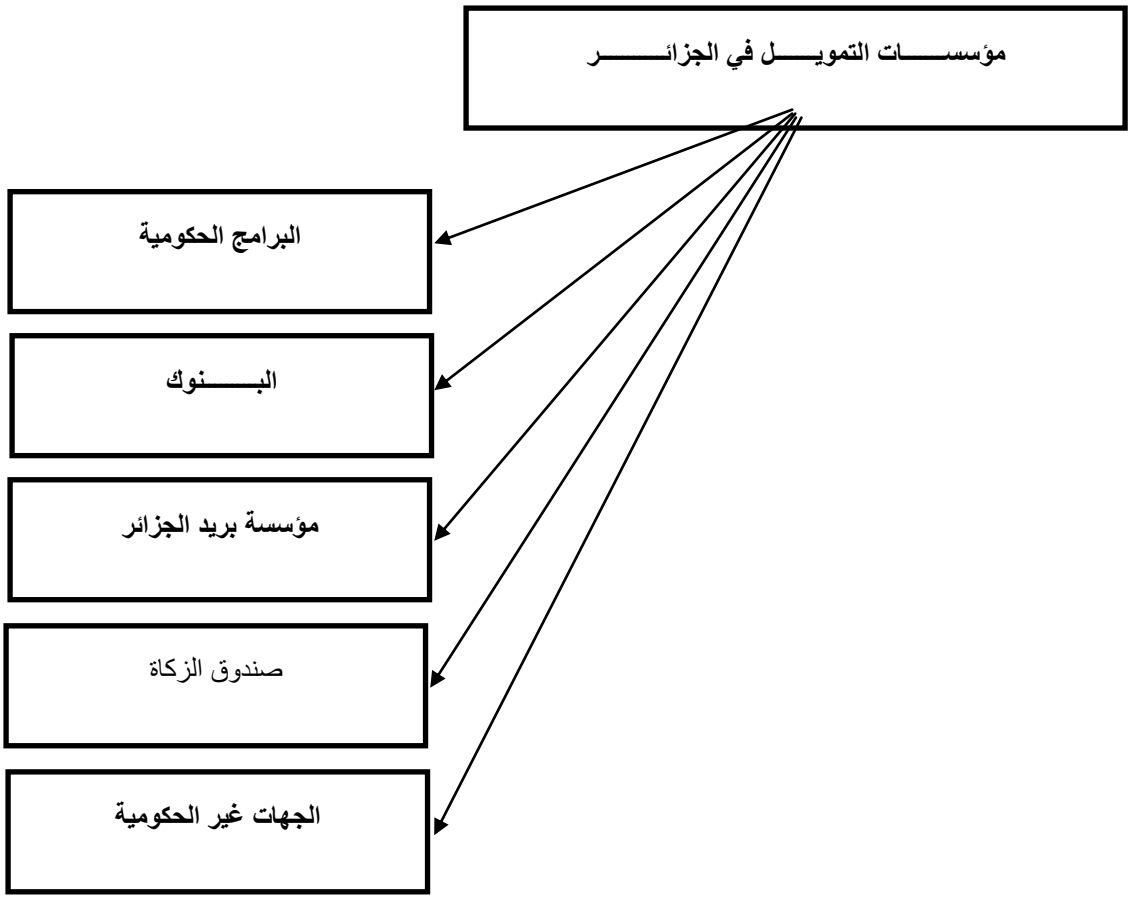

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل التنمية المستدامة

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

- المطلب الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM

- أولا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

هي مؤسسة عمومية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04[1] تتكفل بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة بدون فوائد، حيث أنها تبرم اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

نجد عدّة أهداف نذكر منها ما يلي:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، مع السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الاتكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دهم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.[2]

ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين الذي أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة.

---

[1]- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:
WWW.AMGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES(1/5/2022-16/55)

[2]- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع، مرجع سبق ذكره.

– الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

– تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

– تنظيم المعارض (معرض–بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

– التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة (إحصائيات للسنوات الثلاث الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021).

تعرف الوكالة القرض المصغر على أنه: " سلفة يتم تسديدها على مدار 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1000.000 تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية للممارسة نشاط أو مهنة ما".[1]

أولا: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.

الجدول رقم (02): القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية	68411	%86.02
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	11120	%13.98
المجموع	79531	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS–OCTROYES

ويمكن توضيح بيانات الجدول من خلال الشكل الموالي:

[1]– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (04): دائرة نسبية لتوزيع القروض حسب نمط التمويل.

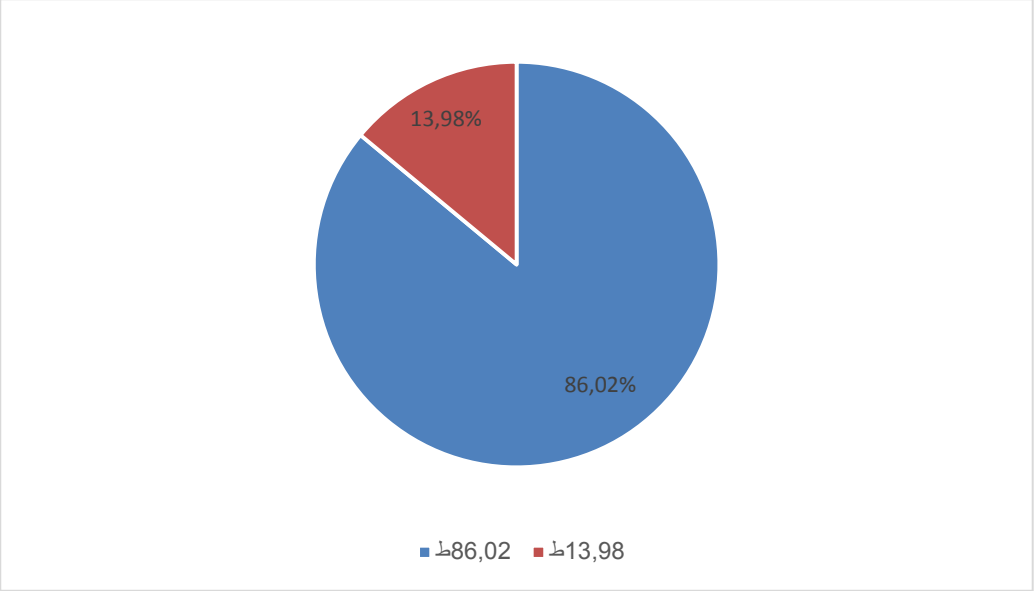

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من القروض أي 86.02% في شكل قروض بدون فوائد لصالح شراء المواد الأولية حيث يبلغ عدد المشاريع التي استفادت من هذا النمط 68411 مشروع في حين لا تتعدى نسبة القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع 13.98%.

تمثل المواد الأولية الدعامة الأساسية خاصة لمشاريع الإنتاجية، وبالنظر لخصوصية المشاريع الصغيرة التي يفتقر أصحابها للمواد الأولية، يمثل القرض المصغر حل من الحلول الواردة للاستثمار النشاط وعدم تعطل العملية الإنتاجية، بذلك نجد القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية تمثل أكثر من 86% وبالتالي يوفر هذا النوع من السلف التمويل اللازم دون تحمل أعباء الفوائد للمستثمر البسيط.

ثانيا: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

الجدول رقم (03): القروض المصغرة الممنوحة حسب الجنس.

جنس المستفيد	العدد	النسبة %
نساء	51237	%64.42
رجال	28294	%35.58
المجموع	79531	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES/

ويمكن توضيح بيانات الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): دائرة نسبية تمثل القروض الممنوحة من طرف وكالة التسيير المصغر (حسب الجنس):

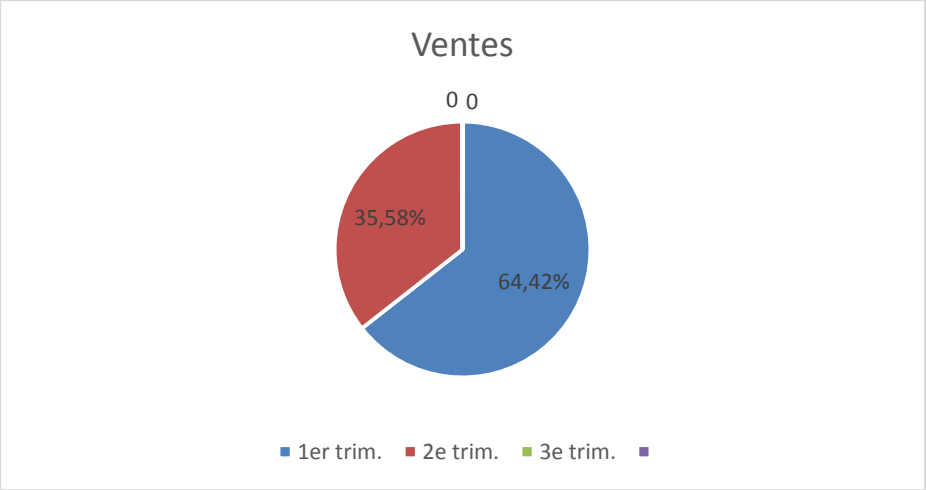

المصدر: ثم اعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق يلاحظ ان القروض الممنوحة من طرف الوكالة في السنوات الثلاث الأخيرة للفئة النسوية تقدر بـ 64.58% مقابل 35.85% للرجال. حيث يلاحظ أن نسبة القروض الموجهة للنساء تمثل النسبة الأكبر وهذا راجع لكون القروض المصغرة تكون موجهة إلى مشاريع بسيطة في تكوينها وتركيبها، وهي القروض الغالبة في المناطق الريفية، والتي تحتاجها المرأة لممارسة أنشطة معينة كالزراعة والحرف التقليدية لاسيما للمرأة الماكثة في البيت وعليه تسمح هذه القروض المصغرة في دعم المرأة وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وهو الهدف الخامس لأهداف التنمية المستدامة المسطرة في قمة باريس 2016 وبالتالي العمل على إرساء أبعاد التنمية المستدامة.

ثالثا: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (04): توزيع القروض حسب قطاعات الأنشطة.

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	8715	%10.26
الصناعة الصغيرة	33346	%41.93
البناء والاشغال العمومية	9028	%11.35
الخدمات	12657	%15.91
الصناعة التقليدية	14031	%17.64
تجارة	1609	%2.02
الصيد البحري	146	%0.18
المجموع		**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع التالي:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES/

الشكل رقم (06): توزيع القروض حسب قطاعات الأنشطة.

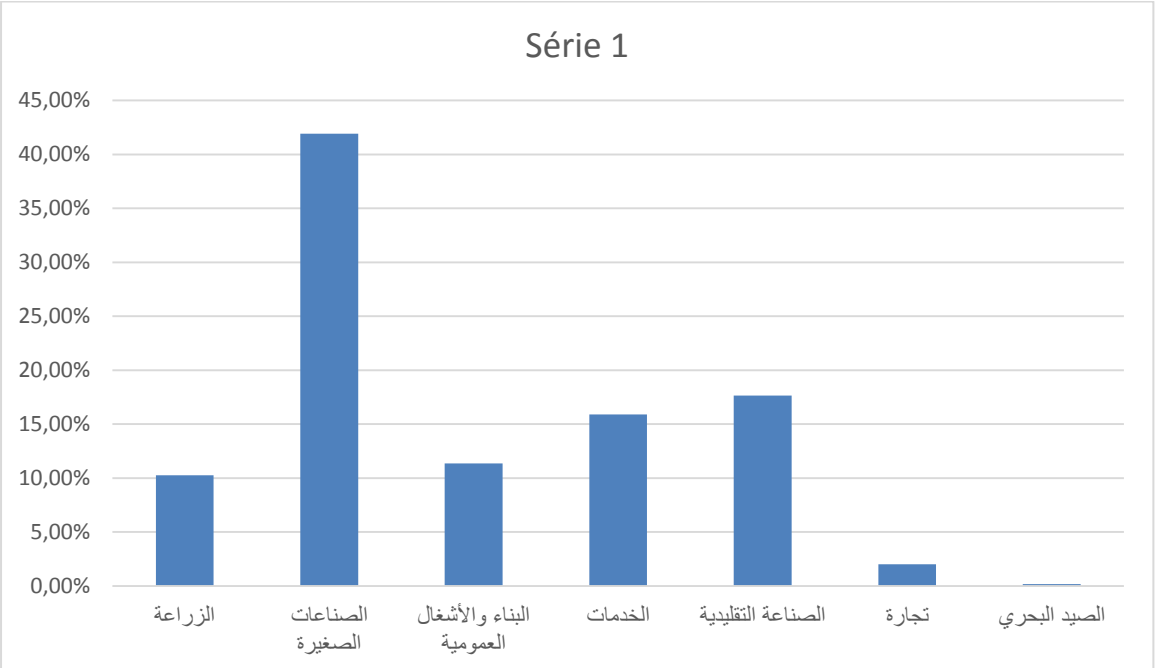

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال المعطيات الخاصة بتبويب القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط، هناك تنوع في تغطية الأنشطة الممولة حيث النسبة الأكبر تعود لقطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 41.33% وبنسب أقل بالنسبة للزراعة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 10.26% و11.35%وكذلك قطاع الصناعة التقليدية بنسبة 17.64% والخدمات بنسبة 15.91% كما تعود النسب الأقل لقطاع التجارة بنسبة 2.02% والصيد البحري بنسبة 0.18%، بحيث يسمح تنويع أنشطة بتعزيز إقامة أنشطة بديلة عن الاقتصاد الريعي في الجزائر، هذا التنويع في الأنشطة الاقتصادية ذو أهمية بالغة لاسيما مع تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بالاعتماد على عدو آليات منها آليات التمويل الأصغر لذلك فالجزائر في حاجة ماسة لتنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص والعام على حد سواء

رابعا: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية.

الجدول رقم (05): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية.

الشريحة العمرية	العدد	النسبة %
18-29 سنة	23730	%29.84
30-39 سنة	23612	%29.69
40-49 سنة	17609	%22.14
.5-59 سنة	10100	%12.70
60 سنة فما فوق	4480	%5.63
المجموع	**79531**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر على الموقع:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES/

الشكل رقم (07): تمثيل توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية.

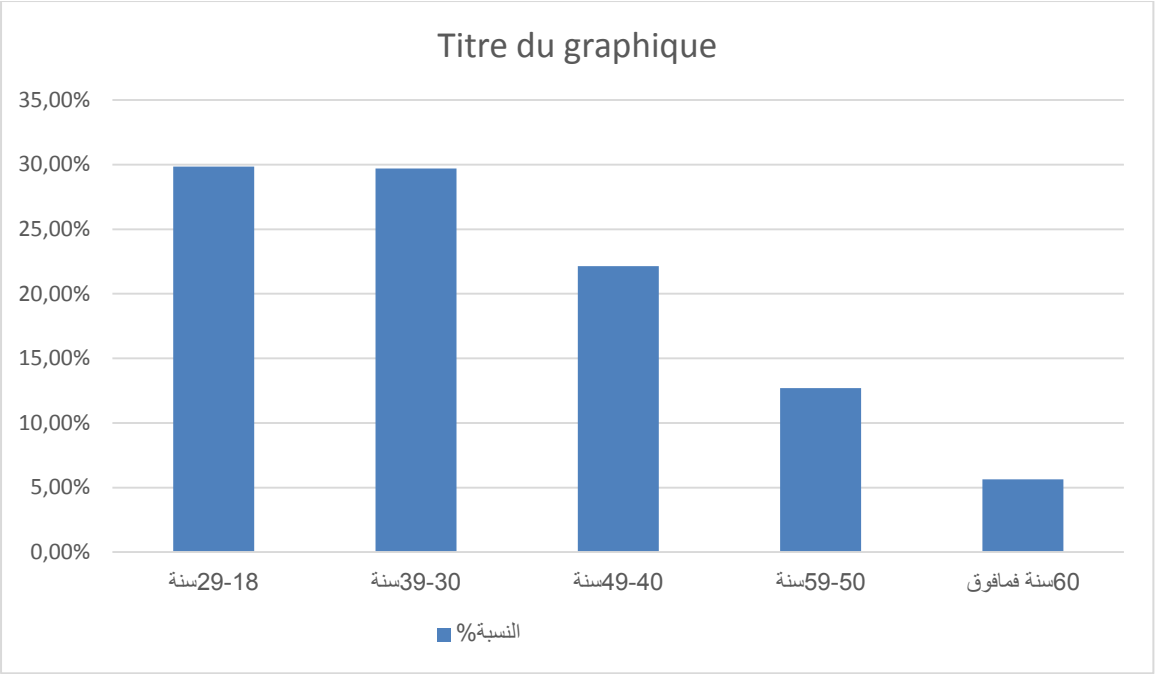

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن الفئة ما بين 29-18 سنة هي الفئة الأكثر استفادة من القرض المصغر بنسبة 29.84% على اعتبار أنها الفئة الأكثر بحثا عن الشغل وتليها الفئة العمرية من 30-39 سنة بنسبة 29.69% وهي فئة عادة ما تبحث عن تحسين ظروف معيشتها وإعالة أفراد الأسرة، كما نجد قروض موجهة لفئة 40-49 بنسبة 22.14% وفئة 50-59 بنسبة 12.70% وكذلك قروض موجهة لأفراد فوق 60 سنة وهذا يعتبر شيء إيجابي ما دام الفرد المطالب للقرض باستطاعته العمل وهذا ما يقلل من سياسة الإعانات وتقليص بذلك الإنفاق الحكومي المتعلق بنفقات غير مدرة للدخل.

خامسا: توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم.

تستهدف عملية الإقراض فئات من مستويات تعليمية مختلفة حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم (06): توزيع القروض حسب مستوى التعليم.

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون مستوى	7409	%9.32
متعلم	705	%0.89
ابتدائي	9838	%12.37
متوسط	41287	%51.91
ثانوي	16904	%21.25
جامعي	3388	%4.26
المجموع		**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES/

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تمثيل القروض حسب مستوى التعليم.

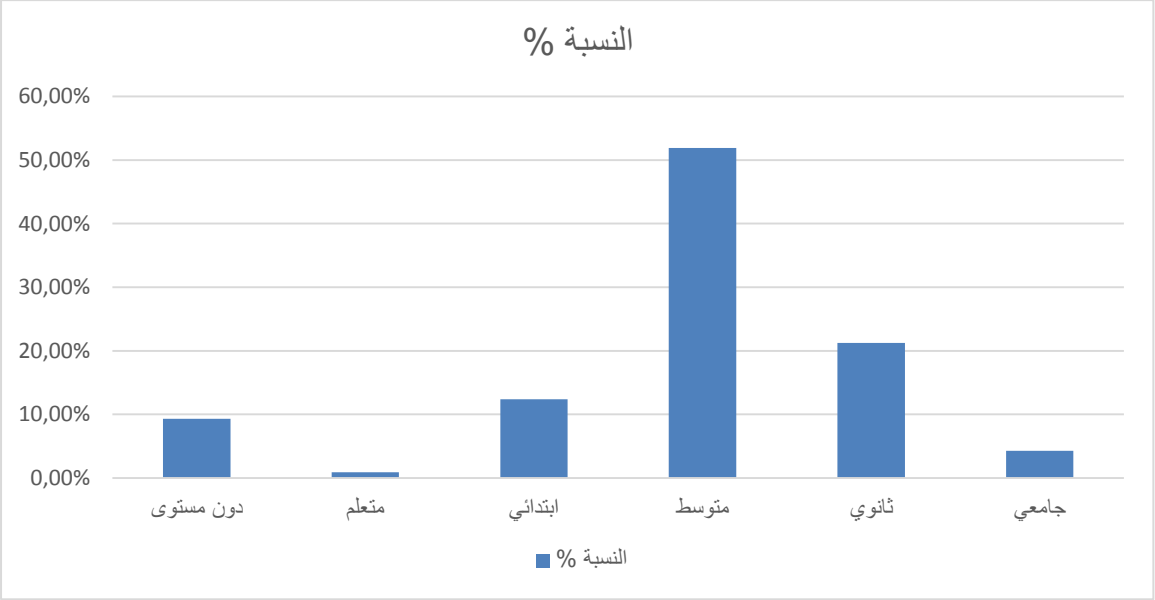

المصدر: تمّ إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول أن فئة الأشخاص اللذين لديهم مستوى تعليمي متوسط تمثل أكثر نسبة مستفادة من القروض الممنوحة بنسبة تقدر بـ 51.91% وكذلك تعليم ابتدائي بنسبة 12.37% وفئة تعليم ثانوي بنسبة 21.25% كما نجد القروض الموجهة لفئة متعلم تقدر بـ 0.89% وجامعي بـ 4.26% وهم أقل الفئات المتحصلة على القروض، بحيث أن الوكالة الوطنية تمنح فرصة حقيقية للأشخاص غير المتعلمين لإرشاد مشاريعهم والولوج إلى عالم الشغل.

سادسا: حصيلة تمويل خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

جدول رقم (07): توزيع تمويل خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

الفئات	العدد	النسبة%
خريجي الجامعات	1587	%17.38
خريجي التكوين المهني	7548	%82.62
المجموع	9135	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES/

ويمكن توضيح بيانات الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): دائرة نسبية لتوزيع حصيلة تمويل خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

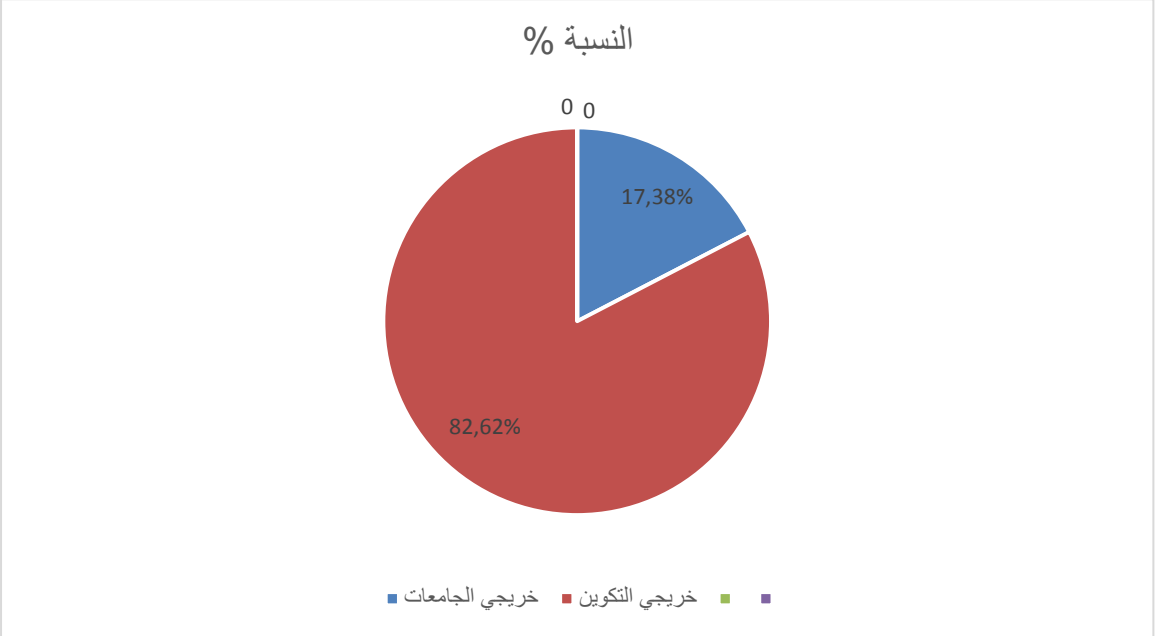

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على معطيات الجدول السابقة.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أنّ القروض الممنوحة من طرف الوكالة في السنوات الثلاث الأخيرة لفئة خرجي التكوين المهني تمثل النسبة الأكبر تقدر بـ 82.62% مقابل 17.38% لخريجي الجامعات ومنه إيجاد مناصب شغل للفئة غير الحاملة لشهادات عالية

سابعا: توزيع القروض للفئات الخاصة.

الجدول رقم (08): توزيع القروض للفئات الخاصة.

الفئات	العدد	النسبة%
الأشخاص ذوي إعاقة	128	51.62
المحبوسين مفرج عنهم	120	48.38
المجموع	9135	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

WWW.ANGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES/

ويمكن تمثيل الجدول السابق وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): دائرة نسبية لتوزيع القروض للفئات الخاصة.

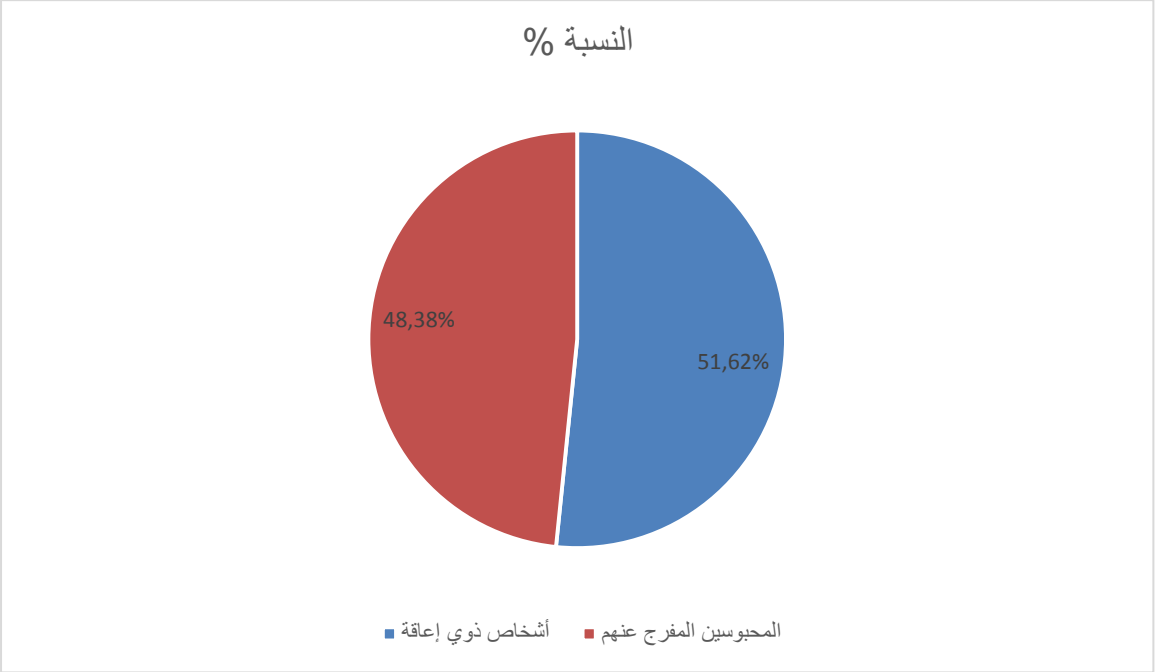

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة في السنوات الثلاث الأخيرة للفئات الخاصة بنسب متقاربة حيث يمثل الأشخاص ذوي إعاقة بنسبة 51.62% والمحبوسين المفرج عنهم بـ 48.38% حيث من الجديد إيجاد قروض موجهة لهاته الفئات التي تعتبر مهمشة اجتماعيا، حيث تعزز مبدأ المساواة والمساعدة على توفير مناصب شغب لهم وإدماجهم اجتماعيا ومهنيا.

المطلب الثالث: تقييم عمل الوكالة.

منذ استحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004، استطاعت توفير أكثر من مليون منصب شغل بتمويل أكثر من 670000 مشروع مصغر، حيث تقدم الوكالة لزبائنها خدمات مالية تتمثل في القرض المصغر وكذا خدمات غير مالية تتمثل في التوجيه والإرشاد، وتمكنت الوكالة من تحقيق ما يلي:[1]

– تحقيق النمو الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي للمشاريع؛

– إنشاء أنشطة إنتاجية (سلع وخدمات) مدرة للدخل، والتي تدخل في إطار خطط التنمية المحلية، الهادفة إلى استقرار السكان في مناطقهم الأصلية؛

– تشجيع ودعم الفئة النسوية على اعتبار أن نسبة التمويل الموجه لفائدة النساء الماكثات في البيت تقدر بـ 62% من مجموع المستفادين؛

– استقطاب العديد من خرجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين والتعليم المهنيين؛

– دعم الفئات ذات الدخل المنخفض ودون مناصب شغل وكذا التي تشتغل في القطاع الزراعي.

غير أنّ ما تحقق بعد تجربة محتشمة بالنظر لأهمية التمويل الأصغر في تطوير المجتمعات النامية وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها ومقارنة بإمكانيات الجزائر المادية والبشرية التي تؤهلها لتكون رائدة في مجال تطوير قطاع التمويل الأصغر، حيث نجد ان الجزائر اهتمت بتمويل الفئات عديمة ومنخفضة الدخل، لشراء السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي.

نظرًا للأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في دول الجوار والدول العربية منذ سنة 2010، فتم التوسع في منح القروض لطالبيها دون مراعاة تبيعات هذه القروض غير المدروسة، في المستقبل أي غياب الاستدامة في عملية التمويل، حتى أصيبت بعض القطاعات بالتخمة من كثرة تمويلها، على غرار قطاع النقل، حيث وجد الكثير من المقترضون أنفسهم يرجعون لنقطة الصفر، أي البطالة التي فروا منها بالاقتراض، ومنه الدوران في حلقة مفرغة والوقوع في فخ البطالة من جديد ورطة تسديد القرض والفوائد.

ولهذا يعاب على السلطات التنفيذية والمصالح المختصة طريقة تسير المخططات المتبعة، كما تم التعرض له سابقا، في ظل غياب الحكم الراشد في السياسة التنموية المتبعة التي لم تحقق الأهداف المرجوة من عمليات التمويل، وبالتالي تظهر حتمية تغيير الطريقة السابقة في التمويل وضرورة خلق نماذج جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة، أولا من أجل إطلاق هذه المشاريع، وثانيا من أجل استمرارها، لأن الاستمرارية تؤكد الطريقة السليمة في التمويل والتسيير والمرافقة وتحقيق التنمية المستدامة.

ولهذا لابد من تقديم نموذج مغاير للتمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة كنموذج بديل يأخذ بالاعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري والإمكانيات المتوفرة لخلق ثروة حقيقية في الصناعات الصغيرة والحرفية والتقليدية وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها وأهدافها.

[1]– كاميلية سايغي، نفس المرجع السابق، ص 220–221.

المبحث الثالث: التحديات، العراقيل وآفاق تطوير التمويل الأصغر في خدمة التنمية المستدامة.

يعتبر التمويل المصغر في الجزائر حديث النشأة، ونظرًا للأزمة الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري منذ انخفاض أسعار البترول سنة 2015، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وجب تحسين منظومة التمويل المصغر في الجزائر من خلال وضع نماذج مؤسسية لتطويره.[1]

المطلب الأول: معوقات وتحديات التمويل المصغر.

لا يزال قطاع التمويل ناشئا في الجزائر، لفروق البنوك الجزائرية الخاصة عن تقديم منتجات هذا النوع من التمويل حيث يرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في:[2]

1- عدم وجود نظام رقابي موحد:

في الجزائر لا يوجد إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع للبنوك العمومية المتعاونة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أيضا أن صندوق الزكاة يعمل تحث وصايا وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وفي حين الوكيل التقني لبنك البركة يخضع لسلطة بنك الجزائر كذلك، وهذا الأمر من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

2- سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

منذ إنشاء الوكالة سنة 2004 تتبع نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ورغم إنشاء التنسيقات التابعة لها إلا أنها أظهرت محدودية دورها بعد سنوات قليلة على إنشائها، حيث برزت العديد من التأخيرات والاختلالات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل للعاملين في هذه الوكالة

3- عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر:

المؤسسات المالية المختصة في تقديم منتجات التمويل المصغر على أساس تجاري لا توجد في الجزائر، حيث أن معظم الخدمات المالية المصغرة المتاحة حاليا في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي عملها مرتبط أساسا بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي لهذا التمويل.

4- صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المتطلبات غير الحكومية:

الأمر رقم 03-11 يستبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان، ورغم أن حكم الهيئات غير الهادفة إلى تحقيق الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض أعضائها بشروط تفصيلية، يسمح للمنظمات الجزائرية غير الحكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلا أن أنشطة التمويل المصغر لا يمكن وصفها كغرض

[1]- بوسمهين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010، ص 213.

[2]- محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والجماعية، دراسة مقارنة بين التجربة الأندونيسية والجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص 177.

اجتماعي، ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه المنظمات في أنه ليس بمقرتها الاقتراض، وأخيرًا تشير التفضيلية في العبارة السابقة إلى القروض المنخفضة الفائدة وهذان الأمران من شانهما أن يعملا على تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من استخدامهما وإمكانيات نموها مستقبلا.[1]

5- التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر:

يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- خروج مؤسسات التمويل المصغر من مهمتها الاجتماعية؛
- عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛
- عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى المصادر التمويلية المستدامة؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس؛
- عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛
- عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر

[1]- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر، الفرص والتحديات، جوان 2006، ص 7، الموقع الالكتروني:WWW.KANTAKII.COM، تاريخ الإطلاع: 27 أفريل 2022، سا: 15:54.

[2]- معتي ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-2011/11/16، ص 15.

الشكل رقم (11): تحديات ومعوقات التمويل المصغر في الجزائر.

المصدر: إيمان مزيود، لمياء بليط، واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019، ص 61.

الشكل أعلاه يختصر التحديات التي تواجه التمويل المصغر في الجزائر، في حين تتغير وتتطور بتغير الظروف والعناصر المحيطة، مما أدى إلى وضع نماذج مؤسسية لتطوير التمويل المصغر.

المطلب الثاني: فرص وآفاق وآليات تطوير التمويل الأصغر في الجزائر.

أولا: فرص وآفاق التمويل الأصغر في الجزائر.

يوجد للتمويل الأصغر بالجزائر فرص وعوامل داعمة لانتشاره وتوسعه فيعتبر سوقا جديدا بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر التي تنشيط في جميع أنحاء العالم.

1- الفرص المتاحة ضمن الإطار التنظيمي للتمويل المصغر:

سن المشرع الجزائري مجموعة من القوانين لتنظيم الإطار العام لنشاط مؤسسات التمويل الأصغر وسنتطرق إليها في النقاط التالية:[1]

- وجود تعريف واضح للقروض؛
- أولت الحكومة الجزائرية اهتماما واضحا بقطاع التمويل الأصغر لأنه وسيلة فعالة لترقية تطوير المنتج الوطني منذ 15 سنة؛
- توفير خدمة المرافقة والاستشارة الفنية للمستفيدين من القرض الأصغر؛
- تعتبر القروض الصغيرة غير مكلفة للمستفيدين؛
- تمثل تجربة التمويل الأصغر في الجزائر نموذجا فريدا من نوعه، ونظرا للتأطير والعدد المحدود من مؤسسات التمويل الأصغر تم الحد من مخاطر الاحتيال واستغلال أصحاب الحرف والنساء الماكثات في البيت؛
- تتهيأ البنوك الجزائرية العمومية لفتح نوافذ تقدم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هذا ما يدل على توجه النظام المالي نحو المصرفية الإسلامية؛
- يعتبر التمويل الأصغر وسيلة فعالة لمحاربة الفقر وإنشاء مناصب شغل مما نتج عنه تحسين مستوى معيشة الفرد وانخفاض البطالة والفقر.

2- الفرص المتاحة في مؤسسات التمويل الأصغر القائمة:

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض الأصغر هيئة قائمة بذاتها، فهي تنشط في مجال التمويل الأصغر منذ 15 سنة، مما أكسبها مهارة ومعرفة ودراية جيدة بطبيعة سوق التمويل الأصغر بالجزائر.

تمتلك الوكالة الوطنية لتسير القرض الأصغر موارد بشرية ولها معرفة ودراسة جيدة بمجالات المستفيدين التي اكتسبوها نتيجة الاحتكاك مع المستفيدين.

تغطي الوكالة الوطنية كامل التراب الوطني فهي تمتلك ممثل لها في كل دائرة من الدوائر.

[1]- بوسمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد1، سنة 2010، ص 213.

3- الفرص المتاحة في سوق التمويل الأصغر: تحدد الفرص التي يوفرها السوق من خلال تحديد المتعاملين الاقتصاديين والممولين والمستفيدين.[1]

ثانيا: النماذج المؤسسية لتطوير التمويل الأصغر في الجزائر.

تم اقتراح خمسة أساليب لتطوير تمويل أصغر في الجزائر سنذكرها كما يلي:[2]

* إقامة مؤسسات تمويل مختصة بالتمويل الأصغر، يتركز نشاطها الإقراضي على تمويل أنشطة الأعمال الحرة والأعمال الحرفية ومقدمي الخدمات، وكذلك القروض الاستهلاكية.

* إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وأحد المؤسسات المالية، وذلك بدل إقامة المؤسسة المالية لفروع جديدة خاصة بها، وقد تسمح هذه الشراكة لمؤسسة التمويل المتخصصة في التمويل المصغر بتفويض صلاحياتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الافتراضية مباشرة من فروعها بدلا عن المؤسسة المتخصصة في التمويل الأصغر.

* إقامة بنك تجزئة للعملاء المنخفضي الدخل، يعمل على توفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل الأصغر.

* إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، بحيث تعمل على تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

* إقامة فروع مستقلة في التمويل الأصغر على مستوى بنوك تجارية.

[1]- محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية، مرجع سابق، ص 214-215.

[2]- إيمان مزيود، واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره، مرجع سبق ذكره، ص 62.

وفيما يلي شكل يختصر النماذج المؤسسية لتطوير التمويل الأصغر في الجزائر.

الشكل رقم (12):

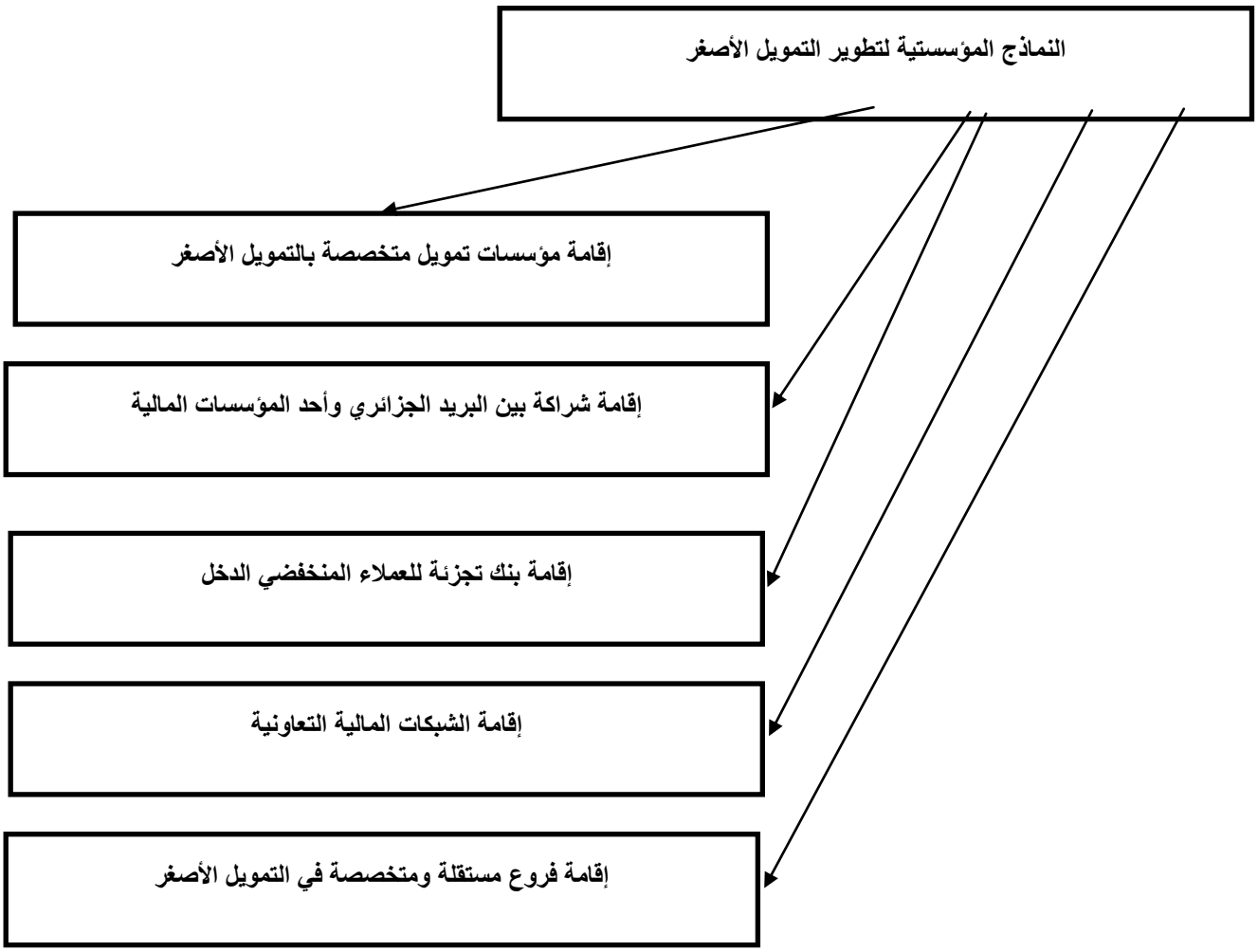

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم التمويل الأصغر في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى مفهومه وإطاراته التشريعي والمؤسساتي، واستخلصنا أن رغم حداثة التمويل المصغر في الجزائر، وعدم تحقيقها للنجاح المطلوب، نظرًا لاصطدامها في الواقع العلمي بمجموعة من المعوقات والتحديات التي ذكرناها سالفا، إلا أن التمويل المصغر قدم مجموعة من الفرص، الآفاق والآليات لمكافحة البطالة والفقر في الجزائر.

وعليه بتعين علينا إيجاد حلول للمعوقات والتحديات كتوفير الدعم والمساندة التي تعطي التحفيز والتشجيع في مجال التمويل الأصغر.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر نموذج التنمية المستدامة من أرقى النماذج الاقتصادية الحديثة، لكونه يهتم بتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات مع مراعاة الاعتبار البيئي والجانب الأخلاقي، وهذا ما يقودنا إلى خلق توازنات كلية بين خلق اقتصاد قومي ومستدام، وبين الاهتمام وترقية حياة الإنسان، وفي هذا الصدد يمثل التمويل الأصغر نموذجًا حقيقيا تستطيع الدول من خلاله تحقيق التنمية المستدامة لأنه يحقق أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية معا.

يساعد التمويل الأصغر على إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة، زيادة على أنه يوفر مناصب شغل ويحارب البطالة ويزيد الإنتاج بما يعمق ترقية المنتجات المحلية وتحقيق التنمية الاقتصادية كما تعمل المداخيل الناتجة من مناصب الشغل، التي يستخدمها التمويل الأصغر في محاربة الفقر، تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وتعليم الأطفال وتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما في الجانب البيئي فبالإضافة إلى مكافحة الفقر تساعد على حماية البيئة والتي يعمل التمويل الأصغر على تقليل آثاره، وعليه فإن التمويل الأصغر يشمل الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1- اختبار فرضيات البحث:

- رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير التمويل الأصغر في الجزائر، ويتجلى ذلك أساسا من خلال خلق هيئة تضطلع حصرا بهذا النوع من التمويل، وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إلا أن هذا النمط التمويلي لم يتمكن من أخذ مكانة معتبرة ضمن النظام التمويلي حيث أنه لا يزال يعتبر لحد الآن ناشئا، ويعود ذلك بالأساس لعزوف البنوك عن تقديم منتجات هذا النوع من التمويل، **وهو ما يثبت خطأ الفرضية الأولى.**

- يمثل التمويل الأصغر نموذجًا حقيقيا تستطيع الدول من خلاله تحقيق التنمية المستدامة لأنه يعبر عن الفهم الصحيح لمفهوم التنمية ويشمل جميع جوانبها وأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وقد انتبهت السلطات إلى ذلك من خلال تركيز عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تمويل الفئات ضعيفة الدخل، ودعم الفئات النسوية، واستقطاب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني، والتركيز على القطاع الفلاحي، حيث استطاعت الوكالة توفير أكثر من مليون منصب شغل بتمويل أكثر من 670000 مشروع مصغر، وهي نتائج مشجعة إلى حد بعيد تثبت إمكانية أن يلعب التمويل الأصغر دورا مهما في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر،**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

2- نتائج البحث:

من خلال دراستنا لموضوع التمويل الأصغر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر توصلنا لمجموعة من النتائج، أهمها:

– يعتبرالتمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، للتخلص من الآثار السلبية التي يخلفها الفقر.

– إنّ توفير التمويل المناسب لمشروعات التمويل الأصغر في الدول النامية أثبت قدرته على المساهمة في تحسين مستويات معيشة الفقراء، والرفع من معدلات الأمن الغذائي والوضع الصحي والتعليمي لديهم، وهو ما يتطابق مع أهداف التنمية المستدامة.

– يعرف الاهتمام بالتمويل الأصغر في الجزائر تقدما محتشما بالنظر إلى مزاياه في محاربة الفقر والبطالة.

–رغم تركيز مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم التمويل والمساعدة الفنية للفئات الهشة إلا أن ذلك لا يعد كافيا، لأن الخدمات البنكية تبقى محصورة عموما في منح القروض الائتمانية التقليدية فقط

– يواجه التمويل الأصغر في الجزائر تحديات منها عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل الأصغر.

3– التوصيات والاقتراحات:

بناء على نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات لترقية التمويل الأصغر في الجزائر وتحسين أدائه في مجال التنمية المستدامة، حيث يجب:

– توفير إطار قانوني واضح ومساند لخدمات التمويل الأصغر.

– إقامة مؤسسات تمويلية خاصة بالتمويل الأصغر في الجزائر.

– وضع إطار رقابي موحد يحكم مختلف الجهات المقدمة (خدمات، التمويل الأصغر في الجزائر).

– تطوير التمويل الأصغر من خلال إقامة شركات متخصصة تقوم بدورها ببناء شبكاتها من الفروع خاصة في المناطق الريفية الأكثر فقرا.

– ضرورة قيام الحكومات والسلطات النقدية بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل الأصغر والتخفيف من الضمانات المطلوبة.

– تشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة من خلال تسهيل الإجراءات وإجراءات التمويل.

– إتاحة فرص التدريب لتنمية المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية.

– ضرورة الاهتمام وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تلعبه من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية.

– ارتكزت الخدمات المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصفة أساسية على قروض التمويل الأصغر.

– توظيف الموارد البشرية التي لديها خبرة في التسيير في مؤسسات التمويل الأصغر.

4– آفاق الدراسة:

إنّ هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع التنمية المستدامة ودور التمويل الأصغر في تحقيقها، وذلك لإمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب أخرى، وعليه يمكن أن نقترح مواضيع هذه الدراسة وتتمثل في:

– آفاق التمويل الإسلامي في الجزائر.

- استراتيجية استخدام التمويل الأصغر في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- دور البنوك والمؤسسات المالية في تقديم خدمات التمويل الأصغر –دراسة حالة لبعض الدول–

قائمة المراجع

: قائمة المراجع

1- الكتب.

1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الابراهيمية، الإسكندرية، 2009.

2- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها واساليبها، وأدوات قياسها، دار الصفاء الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

3- كاميلياسايغي، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة مع طرح مقاربة للتمويل الأصغر في الجزائر، ألفا للوثائق Alpfa doc، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، سنة 2021.

4- ليت عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة، الدار الجامعية، الابراهيمية، الإسكندرية، 2009.

5- مالك حسين حوامدة، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

2- المذكرات والأطروحات:

1- بلقاسمقندوز، القروض المصغرة للحرفيين، دراسة فقهية اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2016/2015.

2- إيمانمزيود، لمياء بليط، واقع وآفاق التمويل المصغر في الجزائر وآليات تطويره، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019.

3- زايدي أيوب، بن حريرة مزيه، دور تمويل الأصغر في دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 20عب2021/20.

4- سعدالي أحلام، تحديات التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

- سامي فؤاد براك، دور البنك الخارجي BEA، وكالة أم البواقي رقم 05 في تمويل المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، دراسة مقارنة بين BEA وباقي البنوك العمومية على مستوى أم البواقي، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2016/2015.

5- سمير جعفر، دور التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

6- عصماني خديجة، عمومن الغالية، إشكالة التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

7- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009.

8- عمران عبد الحكيم، تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016.

9- محنانصبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والجماعية، دراسة مقارنة بين التجربة الأندونسية والجزائرية، مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2018/2017.

10- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

11- ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014/2013.

3- المجلات والمقالات والملتقيات:

1- إليزابيثليتلفيدوجونتانموردخ، هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، CGAP بناءً للنظم المالية التي تعمل لصالح الفقراء، العدد 23، يناير 2003.

2- الصديق طلحة محمد رحمة، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الافريقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، العدد3، 2017.

3- بوسمهين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010.

4- حكيمةصيغاوي، التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، الجزائر، العدد الخاص، 2021.

5- سلامات عقيلة، حلاسي هجيرة، دور الاستشراف التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة: دولة الإمارات العربية المتحدة، الملتقى الدولي حول: رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة، جامعة الطارف، 2021/11/30.

6- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993.

7- عمران عبد الحكيم، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل متناهي الصغر، دراسة حالة مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد16،2016.

8- عزري محمد العربي، عمران عبد الحكيم، برامج التمويل المتناهي الصغر في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 و2011/11/16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2007.

9-عبد الرزاق خليل ، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،الملتقى الاقتصادي، نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، العدد 22 ماي كاميليا أندرسن ،الشرق الأوسط التركيز على المستقبل ،مجلة التمويل والتنمية، العدد 50 ،يونيو 2013، ص23 (تاريخ الإطلاع: 15 مارس 2022)

10-كاميليا أندرسن ،الشرق الأوسط التركيز على المستقبل ،مجلة التمويل والتنمية، العدد 50 ،يونيو 2013، ص23 (تاريخ الإطلاع: 15 مارس 2022)

11- مايح شعيب الشمري، حسن كريم حمزة، دور التمويل الأصغر وحاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، ورقلة بحث، جامعة الكوفة، كلية الاقتصاد، 2019.

12- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كليو العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.

13- موسعي ميلود، التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 122، 2020

14-مطاي عبد القادر وآخرون، التمويل المصغر في الجزائر، الواقع والمأمول، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية تيسمسيلت، الجزائر، العدد3، 2018.

15- يحياوي نوال وآخرون، تفعيل دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنشيط الاستثمارات، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، الجزائر، العدد2، 2021.

16- يونسقراوط وآخرون، دور التمويل البالغ الصغر في نمويل التنمية المستدامة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد1، 2019.

القوانين، المراسيم والأوامر:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، مرسوم رئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011.

4- المواقع الالكترونية:

1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

WWW.AMGEM.DZ/AR/ARTICLE/PRETS-OCTROYES

2- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:

.www.kantakii.com

5- المراجع الأجنبية:

1- Beat Burgenmeier, Economie de développement durable, 2^{éme}edition ,Bruxelles,2005,p.32.

2- ELIZABETH LITTLEFILD .JONATHAN MORDUC, هل يمثل التمويل الأصغر استراتجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف ,بناء النظم المالية التي تعمل من اجل الفقراء ,العدد 23 ,سنة CGAP,2003 للألفية الإنمائية الجديدة .

3-Sébastien boy Etautres ,Le guide de la microfinanc. Éditions d'Organisation.paris ,France,2006